

Funded by the European Union

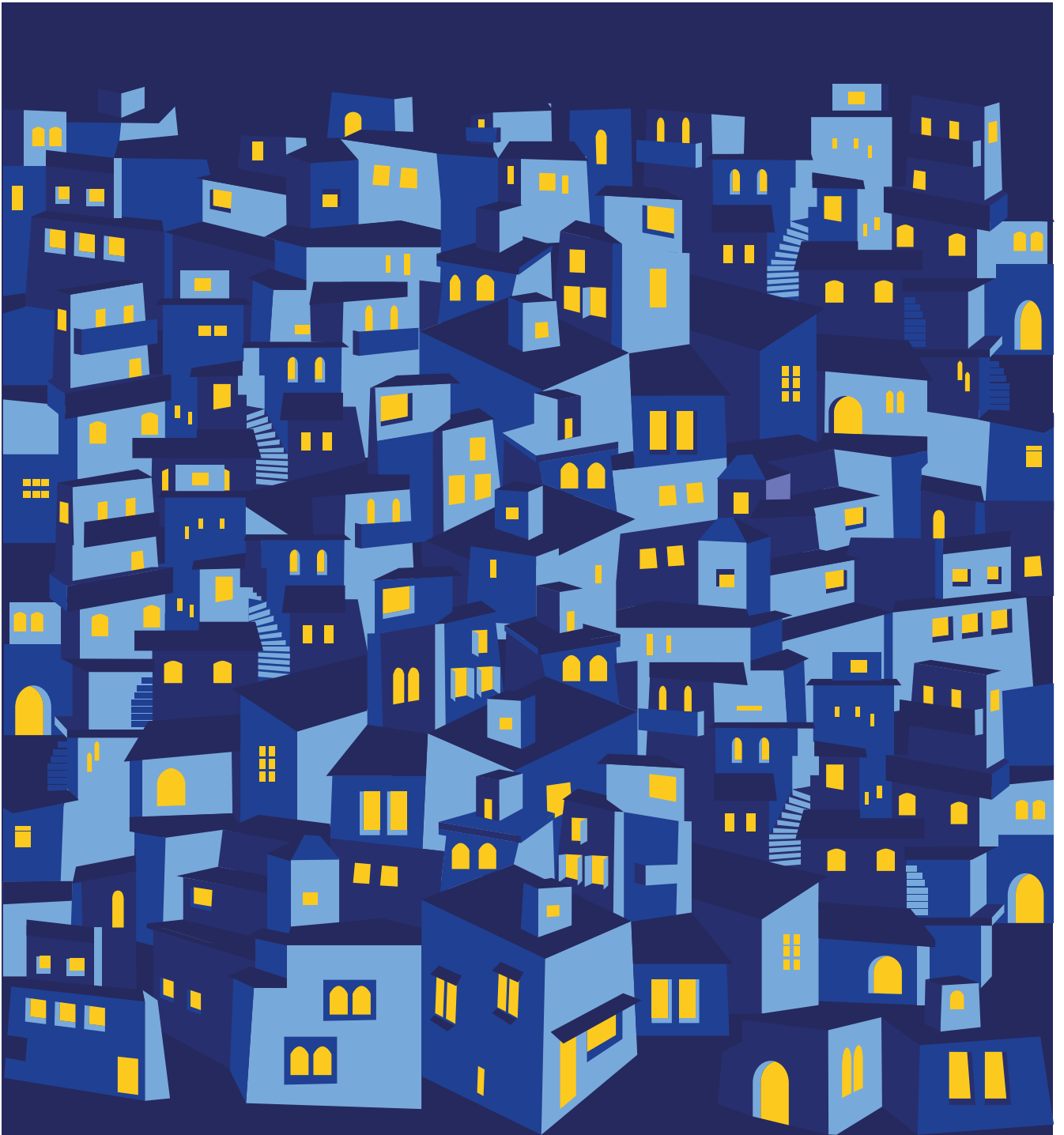


Implemented by



تأثير المواقف العامة إزاء الهجرة على البيئة السياسية في المنطقة الأورو-متوسطية

الفصل الأول: أوروبا



أعدّه مرصد المواقف العامة إزاء الهجرة، التابع لمركز سياسات الهجرة في معهد الجامعة الأوروبية، فلورنسا، للمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة ضمن إطار برنامج يوروميد للهجرة 4 الممول من قبل الاتحاد الأوروبي.

د. جايمس دينيسون



<http://migrationpolicycentre.eu/opam/about>

<http://migrationpolicycentre.eu>

© 2019، يوروبأال داأال ا

إنّ المعلومات والإراء الواردة في هذه الدراسة خاصة بالمؤلف (المؤلفين) ولا تعكس بالضرورة الرأي الرسمي للاتحاد الأوروبي. لا تتحمل مؤسسات وهيئات الاتحاد الأوروبي ولا أي شخص يعمل باسمها مسؤولية أي استعمال محتمل للمعلومات الواردة في هذا العمل.

تتضمن هذه الدراسة روابط فاعلة بمصادر ومراجع يمكن الاطلاع عليها عبر شبكة الإنترنت.

نشجّع القراء بشدة على تصفح النسخة الإلكترونية لهذه الدراسة، للتمكن من زيارة كل الروابط المناسبة.

التصميم: بيتر بروني- toshi.ltd

قائمة المحتويات

4	ملخص تنفيذي
6	مقدمة
7	ما المقصود بمفهوم «بروز» قضية الهجرة وما هي الآثار المتأتية عن ذلك؟
13	كيف يتغير بروز قضية الهجرة الوافدة على المستوى السياسي في أوروبا وكيف أثر ذلك على نتائج الانتخابات؟
17	ما هي أسباب التغيرات في بروز قضية الهجرة الوافدة على المستوى السياسي؟
23	دراسة حالة: كيف يمكن أن يؤثر بروز قضية الهجرة الوافدة على انتخابات البرلمان الأوروبي لعام 2019؟
26	التوصيات
27	المراجع

ملخص تنفيذي

هذا الفصل الأول من مجموع ثلاثة فصول تكوّن التقرير «تأثير المواقف العامة إزاء الهجرة على البيئة السياسية في المنطقة الإورو-هذا الفصل الأول من مجموع ثلاثة فصول تكوّن التقرير «تأثير المواقف العامة إزاء الهجرة على البيئة السياسية في المنطقة الإورو-متوسطة» والذي يكوّن جزءاً من المرحلة الثالثة لدراسة اليوروميد حول الاتصال الخاص بالهجرة، وهو تقرير يلي الدراسة التي أعدت خلال المرحلة الثانية من البرنامج بعنوان «المواقف العامة إزاء الهجرة: إعادة التفكير في رؤية الأفراد إلى الهجرة». أثبتت تلك الدراسة أنّ المواقف إزاء الهجرة في المنطقة الإورو-متوسطة بقيت، على ما يبدو، ثابتة إلى حد ما على مرّ الزمن، في حين أنّ ما تغرّ هو أهمية هذه القضية بالنسبة إلى الأفراد. في هذا الإطار، يهتم هذا الفصل من الدراسة اللاحقة بأسباب هذه التغييرات الجذرية التي طالت قضية الهجرة من حيث أهميتها، أو ما يُعرّف ببروزها قضية الهجرة، وكيف سجّلت هذه التغييرات في السياسة الإوروبية. ويُقصد بالبروز الأهمية والدلالة النسبتيان اللتان يسندهما الناخبون إلى قضية ما، أي الهجرة في هذه الحالة، وبالتحديد الهجرة الوافدة في ما يتعلق بموضوع ه هذا الفصل على وجه التحديد.

يجمع هذا الفصل نتائج الأبحاث المتأتمية من مصادر علمية متنوّعة، بهدف إعداد إطار نظري يشرح كيف يؤثّر بروز قضية ما على النتائج الانتخابية، على مستوى نسبة المشاركة ونتائج الانتخابات، وبالتالي على السياسات العامة، وذلك باعتماد استئارة إثارة العواطف، وتلقي المعلومات وتقييم السياسيين. بالإضافة إلى ذلك، يُقدّم هذا الفصل لمحةً عامّةً عن مدى بروز قضية الهجرة الوافدة على المستوى السياسي في أوروبا بين 2005 و2018، مع إظهار اتجاهات واضحة ومفصّلة وفقاً للمنطقة الجغرافية، والسياسة، والعوامل الاقتصادية. كما نقدم إطاراً توضيحياً ثانياً يشرح التوجهات العامة لبروز هذه المسألة. يركّز هذا العمل على ما توفر من مؤلفات علمية في هذا المجال، محدداً أدوار السياسات

أما النتائج الرئيسية التي تمّ التوصل إليها، فهي:

- كلما نال موضوع الهجرة الوافدة حيزاً إضافياً في النقاش العام، ازداد عدد مقاعد الإحزاب اليمينية المتشددة. بعبارة أخرى، يتوافق عدد المقاعد التي تفوز بها أحزاب اليمين المتطرف في بلد ما، بشكل وثيق، مع مدى مستوى الأهمية التي تكتسبها قضية الهجرة الوافدة لدى العامة. يُقاس هذا الأمر بنسبة الأشخاص الذين يعتبرون أنّ هذه القضية تمثل إحدى أهم القضايا التي تؤثر على بلادهم.
- تميل طريقة إعداد التقارير إلى اعتماد أذواق المستهلكين وليس العكس (Gentzkow and Shapiro, 2010)، حيث يكون تأثير التقارير الإعلامية على المواقف محدوداً في الزمن. ولكن من الإرجح أن تؤثر هذه التقارير الإعلامية في البرامج السياسية.
- من غير المرجح أن يعيد الأفراد التفكير في سلوكهم السياسي إلا إذا حرّكت القضية المعنيّة عواطفهم. وبطبيعة الحال، وحدها القضايا البارزة تتجح في تحريك العواطف. هذا من جهة. أما من جهة أخرى، فإن القضايا التي لا يعتبرها الأشخاص بارزة، أو مهمّة، لن تدفعهم إلى تغيير مواقفهم وسلوكهم لأنهم لا يتفاعلون معها ولا تحركهم على المستوى العاطفي.
- بناءً على النماذج الواردة في هذا التقرير، من المرجح أن تفوز أحزاب اليمين المتطرف بأكثر من 21% من مقاعد البرلمان الأوروبي عام 2019، أي أكثر بقليل من المقاعد التي فازت بها عام 2014، والتي بلغت 18% من المقاعد.

أخيراً، يقدّم هذا الفصل التوصيات التالية إلى صنّاع السياسات والباحثين المعنيين بشؤون الهجرة، والرأي العام، والسياسة الأوروبية:

1. هناك حاجة إلى المزيد من البيانات المفصلة حول بروز قضية الهجرة وتصدّرها العناوين، بشكل لا يقتصر على «الهجرة الوافدة»، بل يتعداه إلى جوانب محددة أخرى أيضاً، كالهجرة الوافدة غير النظامية.

2. يجب التنبّه إلى أنّ التغييرات التي طالت الإنظمة الحزبية في أوروبا، ودرجة تمثيلها في الهيئات التشريعية في السنوات الأخيرة، هي على الأرجح نتيجة تغييرات في مستوى بروز هذه القضية واستقطابها للإضواء في المقام الأول، لا نتيجة تبدّل في المواقف السائدة.

3. يؤدي بروز قضية إلى تحريك الإنظمة العاطفية للمواطن والتأثير في الاهتمام بها. من بين العواطف التي يثرها مستوى بروز مسألة الهجرة في هذه الحالة نجد الغضب، والحزن، والاشمئزاز، والفخر، والإمل، والسعادة، والخوف، والتعاطف. ولعل هذه الأثارة العاطفية هي التي تدفع بالإفراد إلى تكوين سلوكهم السياسي بناءً على قضايا محدّدة دون غيرها، كالهجرة الوافدة في السنوات الأخيرة على سبيل المثال.

4. من جهة أخرى، يُعتبر فتور الناخبين نتيجة متأثية عن عدم تحريك أي قضية لعواطفهم. تنطبق هذه الحالة حتى عند وجود بعض الأصوات الفردية من بين من لديهم موقف واضح تجاه قضية ما.

5. تجدر الإشارة إلى أنّ بروز قضية ما وازدياد أهميتها، دائماً ما يتلازم مع تنامي الرد العاطفي تجاهها وتحسّن درجة الإلمام بها أيضاً. من هنا، فإن الصحافة المرتكزة على معلوماتٍ مطلعة، وقيمٍ متوازنة، وأدلة متينة، تُعتبر أساسية لإعلام الجمهور وخلق بيئة لا تسمح بتكوين حلقات الردود السلبية.

6. من خلال الإطار التي يستعملها الإعلام والتي تؤثر في بروز مسألة ما، يحصل الالتزام العاطفي بالمسألة وما يتبع ذلك من سلوك سياسي مرتبط بها. عندئذٍ، تنتج حالة من الاستقطاب حيث يقوم الأفراد بانتقاء المعلومات التي سيطلعون عليها بعد أن إثارة عواطفهم في هذا الشأن. فتبدو هذه العملية حلقة لا تفكّ تعزّز نفسها ذاتياً.

7. نحتاج إلى المزيد من الأبحاث عن كيفية بروز القضايا وعملية إثارة العواطف، لا سيما حول ما يتسبّب في إثارة العواطف تحديداً. في هذا الإطار، عند تحديد الأسباب المؤدية إلى بروز قضية ما، يجب إعداد دراسات إضافية تشمل استبيانات جماعية عبر فترة من الزمن، ثم القيام، في وقت لاحق، بتحليل التأثير الذي يخلفه مدى بروز مسألة الهجرة على السلوك السياسي، بما في ذلك على معدّل مشاركة الناخبين.

8. لا يُعتبر الإعلام والسياسيون المسؤولين الوحيديين عن اختيار تحديد البرنامج حول الهجرة أو الإهمية النسبية للهجرة الوافدة، بل تعود الأسباب الجذرية هنا، بشكل عام، إلى واقع الهجرة نفسه رغم أن هناك غريزة تحصل هجت تأثير نظرة الأشخاص إلى هذه الظاهرة، وهي نظرة يؤثر عليها الإعلام والسياسيون، لكنهم لا يتحكمون بها.

9. إذا كان صنّاع السياسة الأوروبيون يتطلعون إلى تخفيف حدّة الاستقطاب المحيط بقضية الهجرة، والتعبئة السياسية المعادية للمهاجرين، فلعل الطريقة الأفضل للقيام بذلك هي التخفيف من مدى بروز هذه القضية..

مقدمة

يتناول هذا الفصل التغييرات الجذرية التي أدت إلى بروز قضية الهجرة وتساعد أهميتها في السنوات الأخيرة، متمعناً في كيفية مساهمة هذه التغييرات في تعديل وجه السياسة الأوروبية، ولماذا. من هذا المنطلق، يجمع هذا الفصل، أولاً، النتائج المتأتية من المؤلفات والإدبيات بهدف إعداد إطار نظري فريد من نوعه يشرح كيف يؤثر بروز قضية ما على النتائج الانتخابية، وبالتالي على السياسات العامة، من خلال إثارة العواطف والاطلاع على المعلومات. بعد ذلك، يقدم الفصل لمحة عامة عن التفاوت في مدى بروز قضية الهجرة الوافدة على المستوى السياسي في أوروبا بين 2005 و2018، مع تسليط الضوء على الاتجاهات الواضحة في هذا المجال وفقاً للمنطقة الجغرافية، والسياسة، والعوامل الاقتصادية. بعد ذلك، يقدم الفصل إطاراً نظرياً شاملاً آخر لشرح الاتجاهات في طرق بروز القضايا على المستوى السياسي، بناءً على المؤلفات والإدبيات، مع تحديد الأدوار التفاعلية لكل من السياسات العامة، وأحداث واتجاهات الهجرة كما جرت في الواقع، ووسائل الإعلام، والسياسيين، مع تقديم الأدلة التي تدعم هذا الإطار. أخيراً، يدرس هذا الفصل كيف أثر بروز قضايا معينة - ويُقصد بذلك القضايا التي تُعتبر الإهم من حيث تأثيرها على دولة بعينها وعلى الاتحاد الأوروبي أيضاً- على انتخابات البرلمان الأوروبي السابقة، وبالتحديد من حيث نسبة المقاعد التي فازت بها أحزاب اليمين المتطرف، وما هي دلالات ذلك على النتائج الانتخابية المقبلة. في نهاية الأمر، وبعد عرض هذين الإطارين النظريين، يقترح الفصل خطوات مقبلة على صناع السياسات والباحثين المعنيين بشؤون الهجرة، والرأي العام، والسياسة الأوروبية.

ما المقصود بمفهوم «بروز» قضية الهجرة وما هي الآثار المتأتية عن ذلك؟

يعتمد هذا القسم التعريف التالي لمصطلح بروز قضية:

«الإهمية والدلالة النسبتيان اللتان تسندهما جهةٌ معيّنةٌ إلى قضية مطروحة على مستوى البرنامج السياسي» (Opperman, 2010: 3).

يبدأ هذا القسم بتقديم مختلف التسميات، والتعريفات، والخصائص المرتبطة بـ بروز قضية ما في الأوساط العامة، فضلاً عن الطرق المستخدمة لقياس ذلك. ثم تتطرق بعد ذلك، بالاعتماد على بحث دينيسون (Dennison, 2019a)، إلى شرح كيف يؤثر بروز قضية عامة على النتائج الانتخابية. بعد ذلك انطلاقاً من ذلك، نعرض نموذجاً نظرياً يجمع بين النتائج العلمية السابقة، يبرز كيف يمكن للتغيرات على مستوى بروز قضية معيّنة أن تؤثر على النتائج الانتخابية. للمزيد من المعلومات في هذا الشأن، يمكن الاطلاع على المثال 1.

التسميات، التعريفات والخصائص

يقول ميلر ومن شاركه في العمل الجماعي (Miller et al, 2017: 125): «رغم الاستخدام المتكرر لمصطلح بروز قضايا السياسات العامة، فقد بقي، في أغلب الحالات، استعارةً فضفاضةً أكثر منه مفهوماً علمياً معرّفاً بدقة ومطبّقاً في الواقع بشكل متعارف عليه.» لقد استخدم خبراء العلوم السياسية مصطلحات متعددة للإشارة إلى المفهوم الذي يعتمد هذا التقرير، أي «بروز القضايا من حيث أهميتها»، سواء من جهة العرض (أي الجهات السياسية الفاعلة) أو الطلب (أي الجمهور). ويشمل هذا التعريف «أهمية الموقف من السياسات» (Krosnick, 1990)، «أهمية القضية» (Fournier et al., 2003)، و«بروز أهمية قضايا السياسات» (Miller et al, 2017)، كما تمّ التلميح إلى هذا المصطلح في أعمال سابقة باستعمال مفاهيم على غرار «أهمية»، «مركزية»، «مستوى الإنا المشاركة»، وبطبيعة الحال «البروز على المستوى السياسي» (للاطلاع على لمحة عن الأعمال السابقة، راجع: Krosnick, 1988).

عرّف كروسنيك (Krosnick, 1990: 60)، في سلسلة مفيدة من أعماله السابقة، بروز قضية ما على أنها «شدة اهتمام شخص ما بموقف معيّن ومدى استثماره شخصياً في هذا الموقف.» وأتبع بونينغر (Boninger et al, 1995: 62) النهج الاستدلالي نفسه، معرّفاً «أهمية الموقف» بأنها «الحس الذاتي بالاهتمام، والرعاية، والإهمية التي يكتنّها فردٌ ما لموقف معيّن.» أما مؤخراً، فقد عرّف أوبرمان (Opperman, 2010: 3) بروز القضايا على أنه «الإهمية والدلالة النسبتيان اللتان تسندهما جهة معيّنة إلى قضية مطروحة في برنامجها السياسي.»

اقترح عددٌ من الآثار المتأتية عن بروز القضايا بدءاً بفرضية أنّ الأفراد ليسوا غافلين تماماً عن هذا المفهوم، «فأهمية المواقف أمر لا يخفى على أحد، لا سيما عندما تكون في أعلى مستوياتها: بالفعل، يدرك الأشخاص تمام الإدراك اهتمامهم الكبير بموقف ما، كما يدركون أيضاً أنّ لا اهتمام خاص لديهم بهذا الموقف.» (Boninger et al, 1995: 62).

تعرف الآلية السببية الأساسية التي تشرح تأثير بروز قضية ما على السلوك، على أنه «إضفاء أهمية على قضية ما يمكن أن يساهم في تحريك الإنظمة العاطفية لشخص» (Miller et al, 2017: 131). وفي الواقع، أشارت عدة دراسات (المرجع نفسه؛ Lazarus & Smith, 1988; Smith, Haynes, Lazarus, & Pope, 1993) إلى أنه من غير المرجح أن يراجع الأفراد سلوكهم السياسي تجاه قضية

ازدياد في بروز قضية ما



تحريك النظام العاطفي



اطلاع متزايد وانتقائي على المعلومات ذات الصلة



تكوين آراء راسخة بشأن القضية؛ إمام أكبر



الموافقة على صناع
السياسات وتقييمهم
وفقاً للقضية

مشاركة سياسية من
نوع آخر: عرائض،
اجتماعات، رسائل،
احتجاجات

التصويت وفقاً
للقضية

ازدياد تأثير النتائج
الانتخابية بالقضية



تغييرات في السياسات العامة

سياسية ما لم تحرك هذه القضية عواطفهم ، وأن القضايا البارزة هي الوحيدة القادرة على إثارة العواطف وبالتالي على التسبب في حالات انفعالية مثل الغضب، والحزن، والاشمئزاز، والفخر، والإمل، والسعادة، والخوف، والتعاطف. في المقابل، لا تنجح القضايا التي لا يعبرها الأشخاص أهمية- حتى وان كانت لديهم مواقف واضحة تجاهها- في تحريك عواطفهم، وبالتالي فهي لا تسبب تغييراً في سلوكهم. باختصار، لكي يغير شخص ما سلوكه السياسي، لا يكفي أن يكون رأياً تجاه قضية ما، بل يجب أن تغير هذه القضية في موقفه العاطفي. ولن يحدث ذلك إلا إذا اعتبر الأشخاص القضية مهمة.

الى جانب اختيار الحزب خلال الانتخابات (المسألة التي سنتطرق اليها لاحقاً)، من بين السلوكيات الأخرى الناتجة عن ذلك نجد الاطلاع المتزايد والانتقائي على المعلومات حول قضية معينة (انظر مثلاً 1995، Boninger et al)، واهتمام أكبر بالمعلومات الخاصة بالمسألة ومواقف الأحزاب السياسية منها (Walgrave and Lefevre, 2013; Krosnick, 1990; Fournier et al., 2003)، وذلك تمتع الأفراد بقدرة أكبر على الاطلاع على المواقف، وحقيقتها، وثباتها، وتأثيرها على المواقف الأقل بروزاً (Miller et al, 2017; Lavine et al, 1996, Boninger et al,) وبشكل خاص، يجادل بونينغر مع مجموعة من المؤلفين (Boninger et al, 1995) أنه لا يمكن ملاحظة هذه الآثار إلا عندما تكون القضية في أعلى مستويات بروزها. وفي نظرة شمولية، يظهر ويفر (Weaver, 1991: 68) أن تطور مستوى بروز قضية ما "يتوافق مع ازدياد الإلمام بأسبابها وحلولها المحتملة، وتكوين قناعات أقوى بشأنها، وتدني احتمال تكوين موقف محايد ازاءها، مع تطور إمكانية المشاركة السياسية من خلال هذا السلوك، مثل عبر توقيع العرائض، والتصويت، وحضور الاجتماعات، وكتابة الرسائل". جدير بالذكر أن فوكس (Fox, 1989) خلص إلى النتائج نفسها المتعلقة بتنظيم الاحتجاجات. فضلاً عن ذلك، تبين أن المواقف السياسية التي تتأثر بمستوى بروز القضايا لدى الناخبين تعكس أيضاً مستوى الرضاء على سياسي معين، (أي مدى الاعتقاد أنه قام أو يقوم- أو لا يقوم- بواجبه) (Edwards et al, 1995) مع الإشارة إلى أن Grynawski and Corrigan, 2006 توصلا الى مزيد من الأدلة المختلطة في هذا الشأن). ودعم الأحزاب السياسية (Neundorf and Adams, 2018).

كما بين الباحثون أن بروز القضايا العامة يؤثر على نتائج السياسات (مثلاً، Franklin and Wlezien, 1997؛ Lazarus, 2013؛ مع أن Wlezien, 2005 لم يتوصل الى أدلة في ما يتعلق بالشؤون الدفاعية). لقد أظهر غيفر ولودتكي (Givens and Luedtke, 2005) أن تضيق الخناق على السياسة المتعلقة بالهجرة الوافدة يتأثر إيجاباً بروز هذه القضية. من المرجح أن يعتمد المسترعون سياسات هجرة أكثر تقييداً إذا اكتست القضية

أهمية كبرى لدى العموم. بناءً عليه، من الأرجح أن تكون السياسات العامة والمواقف العامة أكثر تقارباً عندما تُعتبر القضية التي تعالجها السياسة مهمة بنظر الجمهور، خاصة وأنَّ المُشرِّعَين يدركون أنَّ حظوظهم بالفوز بالانتخابات في المستقبل ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالامتثال لما يطلبه الجمهور حيال هذه القضية. في المقابل، عندما يكون مستوى بروز القضية ضعيفاً- كقضية الاندماج الأوروبي قبل التسعينيات-، نلاحظ غالباً نوعاً من «التوافق المتساهل» من قبل الجمهور، وبموجبه يمنح الناخبون صناعات السياسات حرية إقرار السياسات التي يعتقدون أنها الأفضل، دون الاهتمام بموافقة الشعب من عدمها. بالفعل، أظهر أوبرمان وهنريكي (Opperman and Henrike, 2008) أنَّ بروز قضية «أوروبا» في المملكة المتحدة أكثر منها في ألمانيا قيّد هامش المناورة المتاح للحكومة البريطانية في المؤسسات الأوروبية. أخيراً، اكتشف سبيندزهاروفا وفيرسلويس (Spendzharova and Versluis, 2013) أنَّ بروز قضية ما له تأثير إيجابي على مدى تحويل توجيهات الاتحاد الأوروبي إلى قوانين داخلية، في حين أثبت فيسر (Weissert, 1991) أنَّ المُشرِّعَين الذين يقدمون مشاريع قوانين ذات صلة بالقضايا الأبرز يتمتعون بتحسين مراتبهم كشخصيات سياسية.

حتى الآونة الأخيرة، كانت إحدى الخصائص الأساسية المفترضة لبروز قضية ما وازدياد أهميتها هي ترسخها لدى الأفراد على مرَّ الزمن. يرى كروسنيك (Krosnick, 1990: 85-86)، أنه ينتظر أن يؤدي توزيع مستوى بروز مختلف القضايا البارزة إلى ترسخها لدى الأفراد، ومقاومة للتغيير، وربما أيضاً إلى تجذرها في عمق العملية السببية التي تؤدي إلى سلوك معين أو إلى مواقف مكانية محددة، حيث يعتبر أن «تراجع مستوى أهمية موقف سياسي أمر غير محتمل.» ويضيف بونينغر بناءً على نفس الموقف أن (Boninger et al, 1995: 61): «مجموعة كبيرة من الأدلة تشير إلى أنَّ المواقف التي يعتبرها الأشخاص مهمة بالنسبة إليهم على المستوى الفردي ترسخ بشكل واضح وتختلف تأثيراً قوياً بصفة خاصة على النظرة الاجتماعية والسلوك الاجتماعي... فعادة ما تكون المواقف المهمة مقاومة للتغيير بشكل غير مألوف وثابتة على مرَّ الزمن.»

لكنَّ ميلر (Miller et al, 2017: 150) يجادل أنَّ بروز القضايا التي تمسُّ بالحياة الشخصية لفردي ما تكون عادةً أكثر ثباتاً واستقراراً من تلك المتعلقة بالإنظمة السياسية. فقد تبين لهاتون (Hatton, 2016:1) أنَّ «هذين البعدين الخاصين بالرأي العام [أي المواقف السياسية ومستوى بروز أهميتها] يتحركان، على المستوى الوطني، بشكل مختلف على مرَّ الزمن وحسب المتغيرات المختلفة على المستوى الكلي أيضاً.» ويبدو أنَّ السنوات الأخيرة في أوروبا قد أثبتت صحة هاتين الحجتين، حيث كانت المواقف السياسية على درجة عالية من الاستقرار، والقضايا الشخصية البارزة مستقرة إلى حدِّ معقول، في حين اتسمت القضايا البارزة المتعلقة بكلِّ دولة وبأوروبا بقدر عالٍ من التقلبات (راجع «يوروباروميتر» Eurobarometer, 2018). بالإضافة إلى ذلك، كانت دراسة شؤون الاتصال المتعلقة بالمرحلة الثانية من يوروميدي للهجرة (Dennison and Dražanová, 2018) قد أظهرت أن بروز قضية الهجرة قد انسم بعدم الاستقرار إلى حدِّ كبير.

في هذا الإطار، تُظهر الصورة 1 هذه النتائج كلها، أي تأثير بروز القضايا العامة (بالترتيب) على العواطف، والاطلاع على المعلومات، وتكوين الرأي والاستقطاب، وتقييم صناعات السياسات، والسلوك السياسي غير المرتبط بالانتخابات، والنتائج الانتخابية، وأخيراً السياسات.

القياس

يقاس بروز القضايا غالباً، من خلال استطلاعات يُسأل فيها الأفراد عن القضية أو القضايا التي تُعتبر الإهم بالنسبة إليهم، أو المشكلة أو المشاكل الإهم التي تؤثر عليهم أو على بلدهم (أو، بدرجة أقل، على وحدة اجتماعية أخرى كالمجتمع المحلي أو الأسرة أو أوروبا). ولما كان هذا السؤال ينطوي على ترتيب - حيث يكون السؤال حول أهم قضية، أو قضيتين، أو ثلاث قضايا- مما يعني حتماً أنَّ الإجابات ستنطوي على مصطلحات تراتبية ونسبية (راجع Wlezien, 2005). لكن من غير المألوف أن يُطلب من الأشخاص قياس بروز قضايا محددة (مثلاً Yang, 2016; Arceneaux and Kolodny, 2009) وفقاً لتقييم معين. في مطلق الأحوال، بالرغم من العشوائية الواضحة لهذا المقياس، فمن مزايا هذه المقاربة أنها تقلل معلومات عن مدى البروز النسبي للقضايا كافة، دون غربلتها.

فضلاً عن ذلك، تبين أنَّ الموضوع المشار إليه في السؤال يحدد كيف يمكن لبروز مسألة ما أن تساعد على التنبؤ بالتقييمات التي سيحظى بها السياسيون، ونسب التصويت، وخيارات السياسات، والمشاركة الاجتماعية، مما دفع ميلر ومن معه (Miller et al, 2017: 127) إلى الاستنتاج أن قياس بروز القضايا لا يجب أن يكون «بشكل عشوائي، لأنَّ المقاييس المختلفة تؤدي إلى نتائج غاية في الاختلاف.» وقد نجحت بعض الاستطلاعات، مثل اليوروباروميتر، في حل هذه القضية إلى حدِّ ما من خلال طرح عدة أسئلة على

المشاركين لتحديد أهم القضايا التي تؤثر على «وحدات» متنوعة بالنسبة إليهم: (1) المشارك شخصياً، (2) وبلده، (3) وأوروبا. ي تكشف نتائج هذا الاستطلاع التناقض الكبير جداً بين القضايا التي يعتبرها الأشخاص مهمّة بالنسبة للوحدات المرجعية المختلفة. إلى جانب ذلك، يبدو أن الاختيار ما بين كلمتي «قضية» و«مشكلة» كان أقل أهمية، حيث أدت كلاهما إلى نتائج متشابهة بدرجة كبيرة في الاستطلاعات (Jennings and Wleziem, 2011).

تجدد الإشارة إلى أن المقاييس المعتمدة في الاستطلاعات لقياس بروز القضايا كانت، حتى الإونة الأخيرة، أقل اتساقاً. فيلاحظ بونينغر (Boninger et al, 1995: 162) أنه تمّ الاعتماد، في دراسات سابقة، «على ثلاثة أنواع أساسية من الأسئلة، هي: سؤال المشاركين عن مدى أهمية الموقف الذي يشكل موضوع الاستطلاع بالنسبة إليهم شخصياً، وإلى أي مدى يهتمون بهذا الموقف، وإلى أي مدى يشغلهم». كما يشير بارتل ولايكوك (Bartle and Laycock, 2012: 682)، أنه عادة ما يتم ربط أهم سؤال عن القضية بالانتخابات مباشرة (مثلاً، في ما يتعلق بك، ما هي القضية الوحيدة التي تكتسي أكبر قدر من الأهمية في الانتخابات العامة؟). في هذا الإطار، يجدر بالدراسات المقارنة أن تأخذ هذا الأمر في الاعتبار، فضلاً عن الفروقات الأخرى في صياغة أسئلة «القضية التي تكتسي أكبر قدر من الأهمية»، كصياغة العبارات المتعلقة «بالقضايا والمشاكل»، وإضافة جمل مرفقة مثل «في ما يتعلق بك»، وعدد القضايا المطروحة ضمن الاستطلاع.

من المسائل الأساسية التي أثارت نقاشاً واسعاً في أدبيات القرن العشرين، المزايا النسبية للإسئلة المغلقة والمفتوحة المتعلقة بأهم قضية أو قضايا. فافتراض البعض أن الأسئلة المغلقة أكثر دقة كونها تقدّم، «بشكل ملائم»، معايير توضح ما هو المقصود بالقضايا البارزة، في حين اعتبر البعض الآخر أن الأسئلة المفتوحة تؤمّن إجابات أكثر صدقاً. في هذا الإطار، عرض جير (Geer, 1991) لمحة عامة عن هذا النقاش، ثم طبّق تجربة ليظهر أن الأسئلة المفتوحة تعبر عن القضايا البارزة بشكل أكثر صدقاً. أما بارتل ولايكوك (Bartle and Laycock, 2012)، راجع أيضاً (Johns, 2010; Wleziem, 2005)، فيجادلان أنه نظراً لسوء معرفة الأفراد بذواتهم، لا يمكن الاعتماد عليهم للتعبير عن القضايا البارزة بشكل دقيق، وبالتالي عند الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بأهم قضية أو قضايا، يُعبّر الأفراد في الواقع عما يعتقدون أنه مهم لدى بقية الجمهور الانتخابي. من هذا المنطلق، لا تكون الإجابات عن هذا السؤال مفيدة إلا على المستوى الإجمالي (للاطلاع على الانتقادات المنهجية والتجريبية، راجع: Kurella, 2014).

أخيراً، استُخدمت، من حين إلى آخر، بيانات البحث المستخلصة من شبكة الإنترنت- لا سيما من خلال برنامج «إن-غرام» (N-Gram) التابع لغوغل أو غيرها من نتائج محركات البحث الأخرى. لكنّ ميلون (Mellon, 2013; 2014)؛ راجع أيضاً Scharcox (and Vogelgasang, 2011; Hayes and Bishin, 2012) قارن هذه النتائج بنتائج سؤال مؤسسة غالوب (Gallup) عن المشكلة أو المشاكل الأهم بالنسبة إلى المشارك، فتبين له وجود تطابق في الولايات المتحدة فقط، في حين تقل درجة التطابق في جميع المجالات في كافة المناطق الأخرى. إلى جانب ذلك، استند بحث سابقاً (Roberts et al, 2002) إلى ذكر القضايا في المنتديات الإلكترونية كمقياس لتحديد مستويات بروزها، في حين قاس فرغر وفرانسيس (Vergeer and Franses, 2016)، لاحقاً، مدى ازدياد أهمية القضايا بالنسبة إلى الأفراد وفقاً لعدد التغريدات التي تذكرها عبر تويتر.

بروز القضايا كمؤشر إلى السلوك الانتخابي

يذكر فورنييه ومن معه (Fournier et al., 51)، منذ العام 2003، أن مفهوم بروز القضايا لم يُحط باهتمام كبير منذ أن نشر كروسنيك دراساته «وأنه نادراً ما يتمّ دمجها ضمن نماذج القرار السياسي». في هذا الإطار، تمّ تحديد أربعة مجالات يُستخدم فيها هذا المفهوم في دراسات الانتخابات.

الترجيح في النموذج المكاني

افتترضت الدراسات السابقة عن الانتخابات أن الناخبين لن يصوّتوا للأحزاب ذات السياسات الأكثر تطابقاً معهم فحسب، ولكنهم سيحاولون أيضاً ترجيح هذا التطابق، أي إعطائه وزناً والتفكير فيه بتمعن. فقد أعلن داوونز (Downs, 1957: 141) أن «الأشخاص المهمّين بسياسة ما اهتماماً كبيراً هم الأكثر ميلاً إلى التصويت بناءً على هذه السياسة وحدها». كما يرى جادل ستوكس (Stokes, 1963: 372) أنه «من الضروري إعطاء مختلف القضايا ذات الثقل أبعداً مختلفة في أزمّة مختلفة». وأثبت كروسنيك (Krosnick, 1988, 206) أنه- في الانتخابات الرئاسية الأميركية بين 1968 و-1984 «كانت المواقف السياسية التي تكتسي أهمية أكبر تشكل

عوامل حاسمة أقوى لتقييم المرشحين وسلوك الناخبين»، مناقضاً بذلك النتائج التي توصل إليها نييمي وبارتلز (Niemi and Bartels, 1985) وآخرون في السابق، لا بل زاعماً أنّ نتائجهم إنما تأتت عن قصور منهجي. إلى جانب ذلك، من الدراسات الأخرى التي أثبتت أنّ بروز القضايا له وزنه على السياسات التي يتخذها السياسيون عند احتساب الأصوات للتنبؤ بمسار التصويت، دراسات ألدريك وماكيلفي (Aldrich and McKelvey, 1977)، فورنييه (Fournier et al, 2003) وفيسر (Visser et al, 2003). قد يؤدي هذا الأمر، على سبيل المثال، إلى تصويت الناخبين لصالح حزب يخالفونه في الرأي بشأن أكثرية القضايا، لكنهم يوافقونه الرأي بشأن القضية الأبرز بالنسبة إليهم.

نظرية التصويت لقضية

لعل الجانب النظري الأكثر تطوراً في الإيديات والذي يركز على مفهوم بروز القضايا وأهميتها هو مفهوم التصويت لقضية بعينها. يفترض هذا المفهوم أنّ الأشخاص يصوتون للحزب الذي يعتبرونه الأكثر فعالية، أو كفاءة، وأحياناً الذي يقرن اسمه بالقضايا البارزة بكل بساطة. بموجب هذه النظرية، تحاول الأحزاب ألا تتغير المواقف العامة تجاه قضية ما- التي تميل إلى أن تكون مستقرة (راجع دراسة شؤون الاتصال المتعلقة بالمرحلة الثانية من برنامج يوروميد للهجرة، Dennison and Dražanová, 2018، للاطلاع على أدلة عن هذا الأمر في ما يتعلق بالهجرة الوافدة) رغم أنه سبق وأثبت أنّ الأمر يختلف بالنسبة للهجرة الوافدة- ولكن تسعة هذه الأحزاب إلى أن تزيد من بروز القضايا التي «تملكها» (مثلاً Riker, 1993). في هذا الإطار، يركز كلارك (Clarke et al, 2012) على الإيديات المتقدمة (مثلاً Bélanger and Meguid, 2008; Green and Hobolt, 2008) ليجد الدليل الداعم لهذه النظرية في انتخابات مجلس النواب الإمبري لعام 2012. لكن والغراف (Walgrave et al, 2015) يجادل بأن صحة هذه النتائج غير موثوقة نظراً إلى خلط الفرد بين ارتباطه العاطفي بحزب معين من جهة ومختلف مواقف الحزب وتقييماته بشكل عام من جهة أخرى. بالرغم من ذلك، يلخص بادج (Budge, 2015: 770) الأدلة المتعلقة بنظرية ملكية القضايا قائلاً إن «الإهمية التي تكتسبها «قضاياك» في برنامجك السياسي تزيد فعلاً في الأصوات لصالحك».

التفاعل والتأثيرات المباشرة

ورد مفهوم بروز القضايا على المستوى السياسي في عدد كبير من الدراسات النظرية المتباينة (وغير المتطورة بما فيه الكفاية في أغلب الأحيان)، بصفته يؤثر على المؤسسات التي تتنبأ بالأحزاب التي سيتم اختيارها بصرف النظر عن المواقف المعتمدة تجاه السياسات؛ أو كونه يشكل مؤسراً من بين المؤسسات الدالة على اختيار الأحزاب؛ أو كمرجح حول التنبؤات الخاصة باختيار الأحزاب. وقد أبرز أوستروم وسامون (Ostrom and Simon, 1985) أنّ بروز قضية ما على المستوى السياسي يحدّد إلى أي مدى ستؤثر تقييمات السياسات الأجنبية والاقتصادية على مصادقة الرئيس عليها، كما توصل إدواردز (Edwards et al, 1995)، بلايس (Blais et al, 1998)، وفورنييه (Fournier et al, 2003) إلى نتائج مماثلة في ما يتعلق بالتقييمات الحكومية الأوسع.

واعتبر ريباس (Repass, 1971)، راجع أيضاً (Kioussis et al, 2015) أنّ بروز قضية يخلّف تأثيراً مباشراً على الحزب الذي سيتم اختياره، بشكل يكاد يكون مشابهاً للتأثير الذي يتمتع به التماهي مع الحزب نفسه. أما كوون (Kwon, 2008)، فقد استخدم تقنية النمذجة الدينامية (dynamic modelling) ليظهر أنّ بروز قضية البطالة يزيد من احتمال التصويت لحزب يساري. أخيراً، كما يشير إليه بارتل ولايكوك (Bartle and Laycock, 2012: 680)، أصبحت الإجابات عن الأسئلة المتعلقة باختيار القضية الأهم أو الحزب الأفضل عناصر مهمة في معظم السرديات الوصفية لنتائج الانتخابات الإجمالية.

كما يشرح دينيسون (Dennison, 2019b)، ارتكزت بعض النظريات إلى مفهوم بروز القضايا لتفسير نجاح أحزاب اليمين المتطرف الشعبوية. فيبيني أرزهايمر حجّته (Arzheimer, 2009)، راجع أيضاً (Arzheimer and Carter, 2006) على أنّ قضية الهجرة الوافدة تصدّرت البرامج الحزبية لكافة الأحزاب الرئيسية ليثبت أنّ بروز هذه القضية يساعد على نجاح أحزاب اليمين المتطرف الشعبوية. بعبارة أخرى، إنّ معالجة كافة الأحزاب الرئيسية لقضية الهجرة الوافدة يعود بالمنفعة على فوز أحزاب اليمين المتطرف بمقاعد انتخابية. في الإونة الأخيرة، أظهر دينيسون وجيدس (Dennison and Geddes, 2018a) -استناداً إلى بيانات اليوروباروميتر- أنّ بروز قضية الهجرة الوافدة في الأوساط العامة يرتبط ارتباطاً إيجابياً قوياً بالدعم الذي تحظى به أحزاب اليمين المتطرف الشعبوية على مرّ الوقت في معظم دول غرب أوروبا.

ويذهب دينيسون إلى أبعد من ذلك (Dennison, 2019b) مستخدماً نماذج جدول البيانات ليظهر أن بروز الهجرة الوافدة وحدها يخلّف تأثيراً إيجابياً على المستوى الوطني، في حين أنّ بروز قضايا الجريمة، والاقتصاد، والإرهاب، والبطالة، لا يتمتع بتأثير إيجابي. كما يظهر أيضاً أنّ نظرة الأفراد في المملكة المتحدة إلى أوروبا، وكذلك إلى الهجرة الوافدة، كقضايا بارزة، يزيد من احتمال التصويت لحزب الاستقلال في المملكة المتحدة. لكن، على غرار دراسات أخرى حول أحزاب اليمين المتطرف الشعبوية، لا تتطرق هذه الدراسات إلى حالات الدول التي لا يوجد فيها يمين متطرف شعبي.

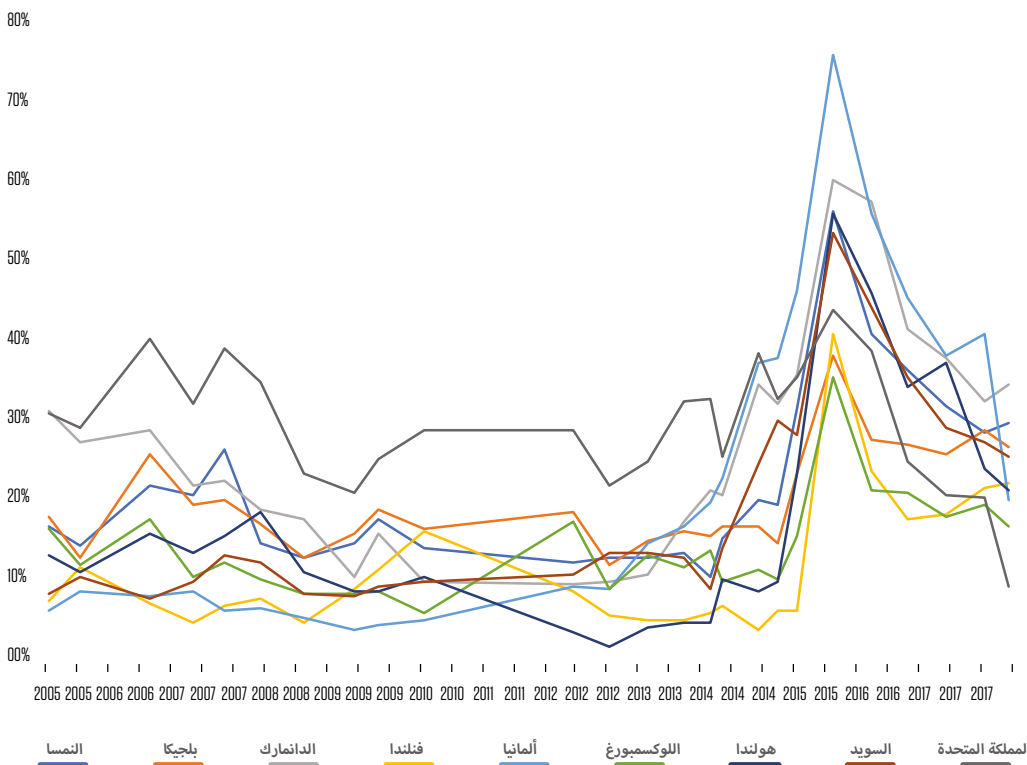
مشاركة الناخبين

أخيراً، ثبت أنّ بروز القضايا على المستوى السياسي يخلّف تأثيراً على معدّل مشاركة الناخبين. فضلاً عن ذلك، توصل كلارك (Clark, 2014) إلى أنّ تدني بروز القضايا في منطقة الاتحاد الأوروبي يفسّر معدّل المشاركة المتدني في الانتخابات الأوروبية. كما أظهر ويفر (Weaver, 1991) أنّ بروز القضايا يخلّف تأثيراً إيجابياً على المشاركة في التصويت. فعندما تقل نسبة القضايا المهمة بالنسبة إلى الأفراد، يمكننا أن نتوقع أن إثارة العاطفة سيتراجع، ويتراجع مع ذلك اهتمامهم بالقضايا السياسية بشكل عام، وبالتالي سيكونون أقل ميلاً إلى تكوين آراء قوية بشأن السياسات والسياسيين، وكل ذلك يخفف من احتمال مشاركتهم في التصويت.

كيف يتغير بروز قضية الهجرة الوافدة على المستوى السياسي في أوروبا وكيف أثر ذلك على نتائج الانتخابات؟

يهتم هذا القسم بطريقة تبدل بروز قضية الهجرة الوافدة على المستوى السياسي في أوروبا مع الوقت باعتماد مقياس استطلاع اليوروباروميتر الشامل لكافة دول الاتحاد الأوروبي (اليوروباروميتر المعياري، 89.1). تأسس اليوروباروميتر المعياري عام 1973. يتضمن كل استطلاع حوالي 1000 مقابلة وجها لوجه، عن كل دولة عضو (باستثناء ألمانيا: 1500، اللوكسمبورغ: 500، المملكة المتحدة: 1300 بما في ذلك 300 في إيرلندا الشمالية)، مع إجراء الاستطلاعات على مدار شهر كامل. أما تصميم العينات المعتمد في كل الدول الأعضاء، فعبارة عن عملية متعددة المراحل تقوم على العشوائية (الاحتمال). في كل دولة، تم استخلاص عدد من العينات على أساس احتمال التناسب مع عدد السكان (بطريقة تغطي كامل مناطق البلاد)، والكثافة السكانية (اليوروباروميتر، 89.1، راجع المواصفات التقنية عبر الإنترنت للاطلاع على كامل تفاصيل أخذ العينات). يطرح هذا الاستطلاع على المشاركين في كل دولة من دول الاتحاد الأوروبي السؤال التالي: «ما هما أهم تحديين تواجههما بلادكم اليوم؟» وهو سؤال مغلق يقدم 14 خياراً (مع بعض الفروقات الطفيفة).

تم تصنيف الدول ضمن أربع فئات منفصلة في الرسوم البيانية أدناه، وفقاً للمنطقة الجغرافية، والعوامل السياسية، والاقتصادية، على نحو يؤدي إلى مسارات متشابهة في طريقة بروز قضية الهجرة الوافدة على المستوى السياسي ضمن كل فئة. فنبداً مع تسعة بلدان من شمال غرب أوروبا، هي النمسا، بلجيكا، الدانمارك، فنلندا، ألمانيا، اللوكسمبورغ، هولندا، السويد والمملكة المتحدة. فيمكن، في هذا الإطار، ملاحظة مسار مشترك نسبياً. ففي فترة 2005-2014، كانت الهجرة الوافدة تُعتبر قضية مهمة نوعاً ما في كافة البلدان. لكن الاستثناء الإبرز في تلك الفترة كان المملكة المتحدة، حيث اعتُبرت الهجرة الوافدة قضية أكثر أهمية بشكل



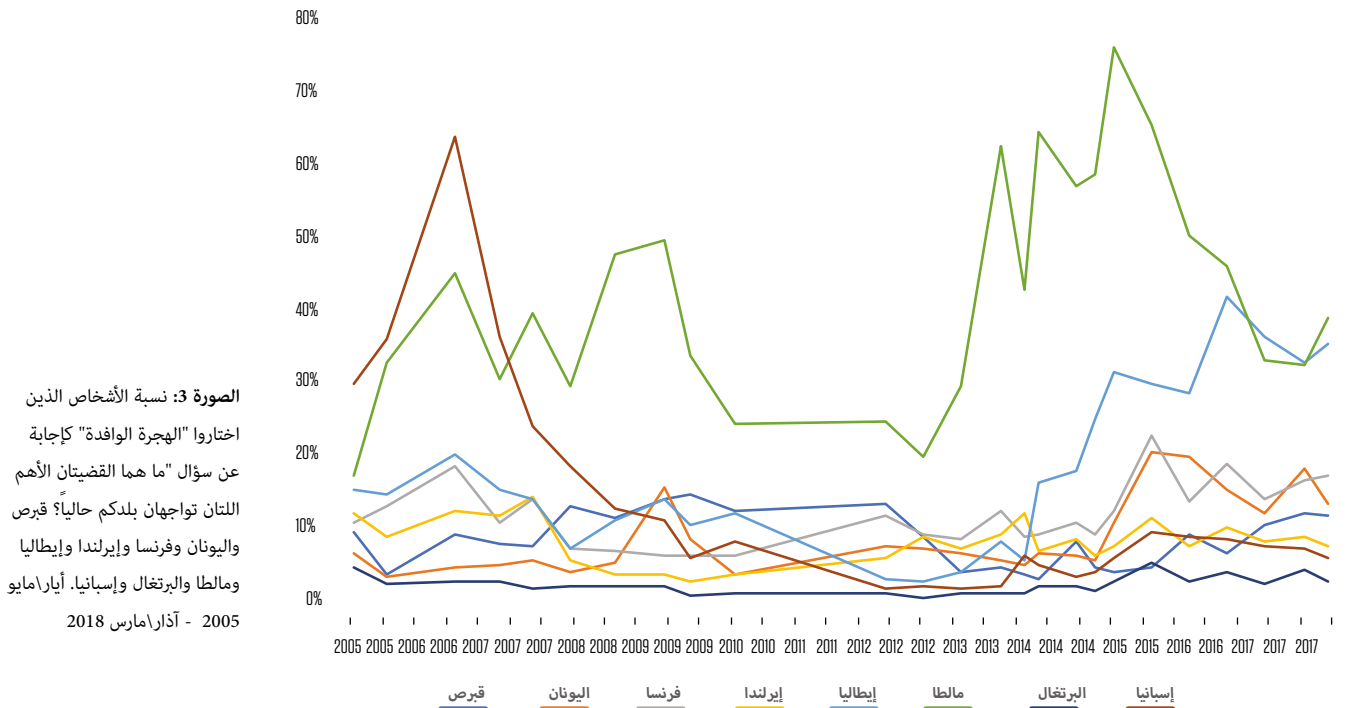
الصورة 2: نسبة الأشخاص الذين اختاروا احتمال "الهجرة الوافدة" كإجابة عن سؤال "ما هما القضيتان الأهم اللتان تواجهان بلدكم حالياً؟" النمسا وبلجيكا والدانمارك وفنلندا وألمانيا ولوكسمبورغ وهولندا والسويد والمملكة المتحدة. أيار 2005 - آذار 2018

واضح، لا سيما وأن ما يتراوح بين 20% و40% من المواطنين اعتبروها واحدة من أهم قضيتين تؤثر على بلادهم بحسب رأيهم. أما في الدول الأخرى، فقد كانت الإرقام مستقرة إجمالاً، حيث تراوحت بين 10% و20%. بعد ذلك، شهدت كل دولة ذروة حادة جداً، وبالتالي فقد اعتبرت الهجرة الوافدة إحدى القضايا الأكثر أهمية التي تؤثر على هذه البلاد- وقد كانت النسبة الإدى هي 35% في اللوكسمبورغ والإعلى 76% في ألمانيا. في ما بعد، تراجع بروز الهجرة من جديد، لكنه بقي الإعلى في كل دولة بالمقارنة مع فترة ما قبل 2014 (باستثناء المملكة المتحدة)، مع تسجيل النسبة الإدى في اللوكسمبورغ (16%) والإعلى في الدانمارك (34%).

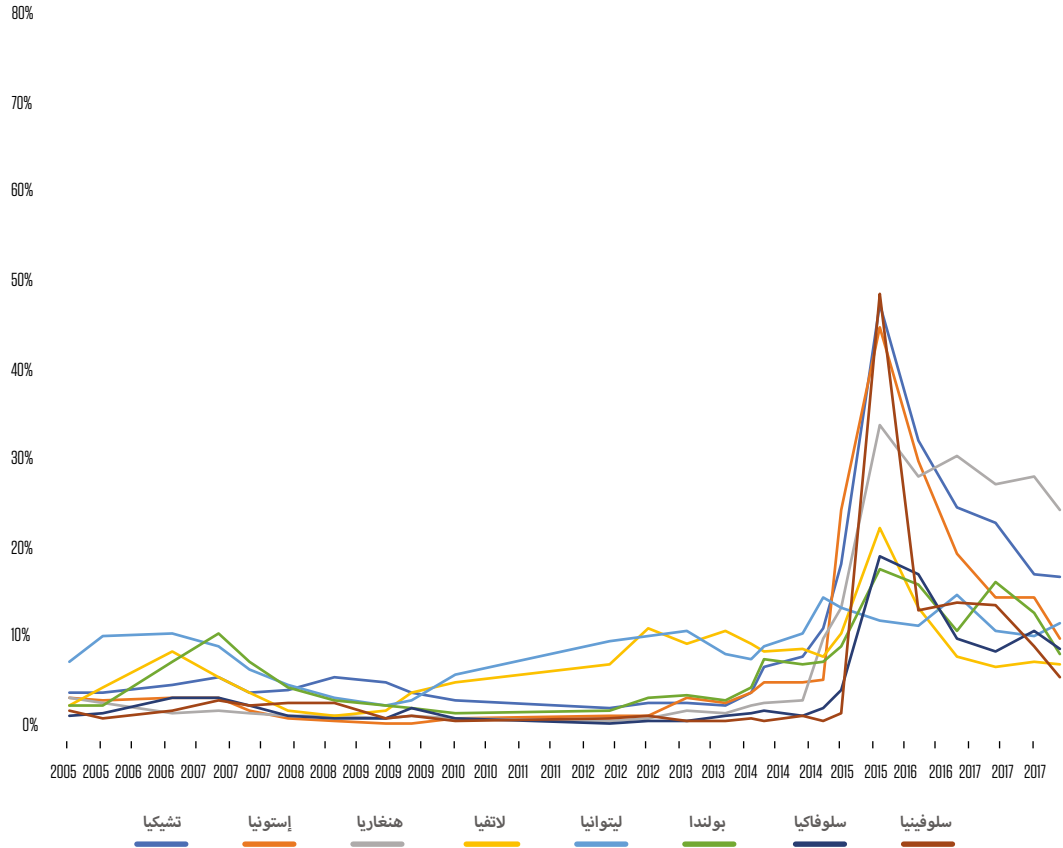
أما المجموعة الثانية- وتشمل قبرص، اليونان، فرنسا، إيرلندا، إيطاليا، مالطا، البرتغال وإسبانيا- فتغطي منطقة جنوب أوروبا إلى حد كبير، بالرغم من أنها تشمل إيرلندا أيضاً بسبب مواجهتها أزمة اقتصادية مماثلة نوعاً ما. بالمقارنة مع دول شمال غرب أوروبا، اعتبرت كافة هذه الدول تقريباً الهجرة الوافدة كقضية أقل بروزاً تاريخياً. لا يشر هذا الأمر العجب بالنسبة إلى كيتشلت (Kitschelt, 1995, 2007)، نظراً إلى أن هذه الدول- باستثناء فرنسا- لم إلى «مرحلة ما بعد الثورة الصناعية» بطريقة كافية، مع مستوى رعاية اجتماعية أقل سخاء، وكذلك نظراً إلى محدودية قيم ما بعد الثورة الصناعية، بالرغم من أن منديز ودينيسون (Mendes and Dennison, 2019) شككا في دقة هذه المزايم. وفي الواقع، لم تكن معظم هذه الدول تعتبر الهجرة الوافدة كقضية بارزة جداً قبل 2015، حيث ذكرها ما يتراوح بين 1% و13% من المواطنين فقط كإحدى قضاياهم الأكثر أهمية. أما الاستثناءان الوحيدان لهذه القاعدة، فهما مالطا، التي اعتبرت الهجرة الوافدة قضية بارزة للغاية لوقت طويل، وإسبانيا، حيث كانت قضية الهجرة الوافدة بارزة للغاية لفترة معينة أثناء 2006 وخلال ما يُعرف بأزمة «كايوكس» (Cayucos) التي اقترنت بالهجرة غير النظامية من القارة الأفريقية إلى جزر الكناري، قبل أن تتراجع لتحتل المرتبة ما قبل الأخيرة بين الدول الثماني، متقدمة فقط على البرتغال. أما بعد 2014، فقد كانت إيطاليا الدولة الوحيدة التي شهدت ارتفاعاً قوياً جداً في مدى بروز قضية الهجرة الوافدة، وقد استمر هذا النمط في الارتفاع لفترة أطول مما كان عليه الوضع في شمال غرب أوروبا، حتى وصل إلى 35% في آذار/مارس 2018. وشهدت اليونان وفرنسا، بدورهما، ارتفاعاً أقل حدة. لكن لم تشهد معظم الدول تراجعاً ملحوظاً في بروز الهجرة منذ 2015، بخلاف ما حدث في شمال غرب أوروبا.

نتقل الآن إلى الدول الثماني من وسط وشرق أوروبا، وهي دول مجموعة «فيشغراد» الإربع، ودول البلطيق الثلاث، والدولة اليوغوسلافية السابقة الوحيدة التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي عام 2004: تشيكيا، إستونيا، هنغاريا، لاتفيا، ليتوانيا، بولندا، سلوفاكيا وسلوفينيا. قبل 2015، لم تكن الهجرة الوافدة قضية بارزة في أي من الدول الثماني، فلم تتعد نسبته 10% قط، لا بل إنها غالباً ما كانت تمثل حوالي 0%. أما في 2015، فقد شهدت كل تلك الدول ارتفاعاً، مع أن المعدل كان أقل ارتفاعاً في ليتوانيا التي سجلت أعلى المستويات من قبل. فكان هذا الارتفاع عالياً جداً في تشيكيا، وإستونيا، وهنغاريا، وسلوفينيا، حيث بلغ معدّل بروز الهجرة 48% أسوأ بمستوياتها في شمال غرب أوروبا. لكن، على غرار شمال غرب أوروبا، شهدت هذه الدول تراجعاً في بروز قضية الهجرة الوافدة بعد 2015.

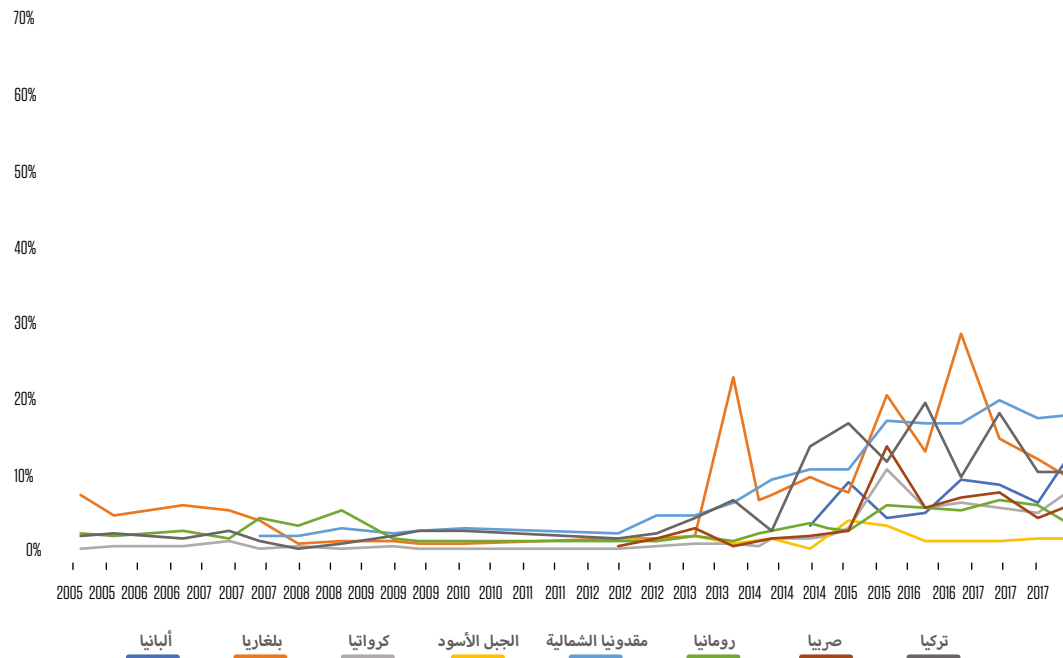
أما المجموعة الأخيرة من الدول- التي تضم دول منطقة البلقان بشكل كبير- فتشمل الدول التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي عامي



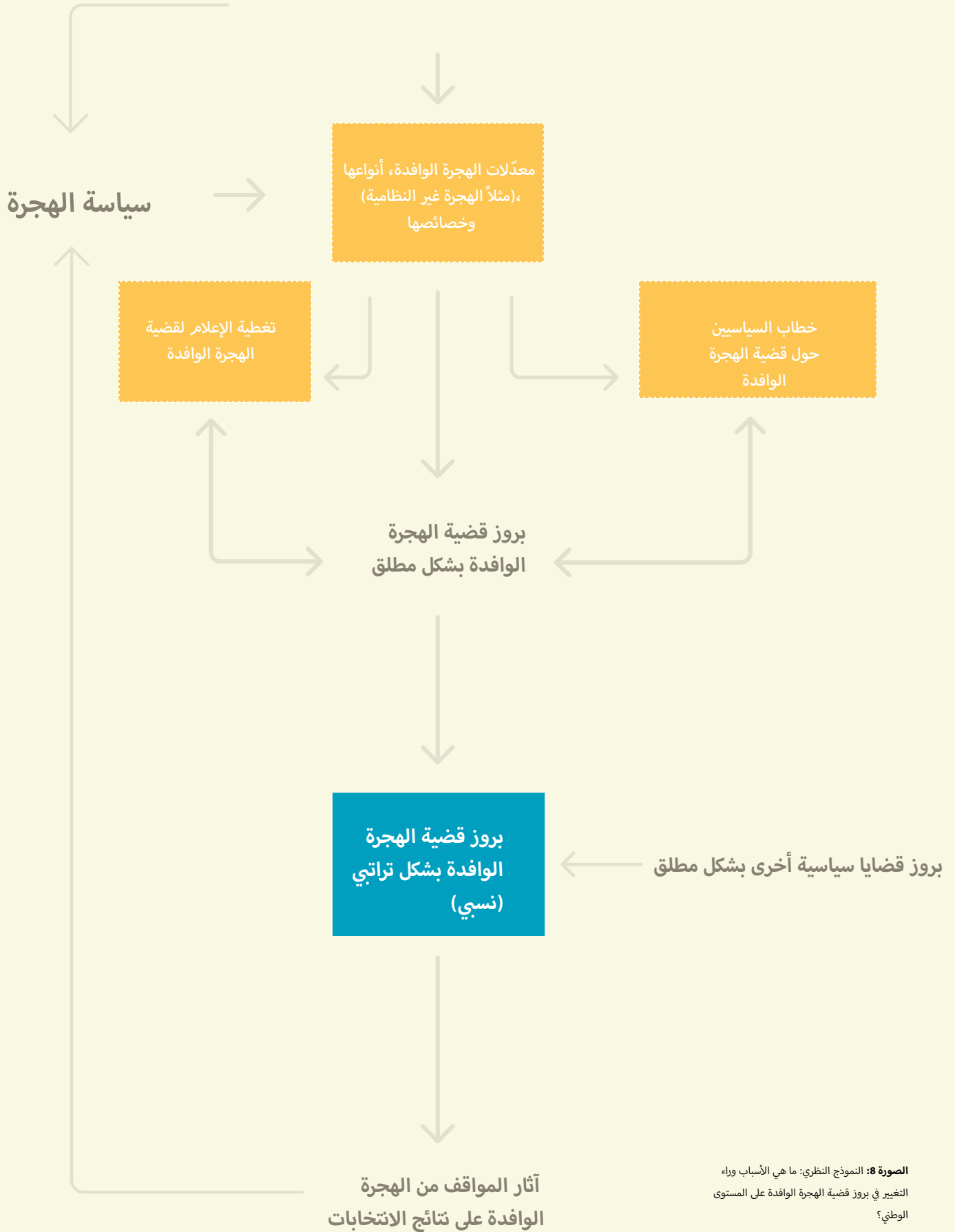
2007 و2013، فضلاً عن الدول المرشحة للانضمام: ألبانيا، بلغاريا، كرواتيا، الجبل الأسود، مقدونيا الشمالية، رومانيا، صربيا وتركيا. لطالما كانت الهجرة الوافدة في هذه الدول قضية غير بارزة. لكن منذ 2013، بدأت هذه القضية تحتل، بشكل متقطع،



مكانة مهمة في تركيا، وبشكل خاص في بلغاريا، لتبلغ الذروة بمعدل 28% في أواخر 2016. وتعتبر مقدونيا الشمالية الدولة الوحيدة في هذه المجموعة التي تشهد زيادة مطردة، وصلت إلى 18% اليوم.



الأحداث والاتجاهات كما جرت في الواقع (كالحروب مثلاً والعوامل الاقتصادية والديموغرافية)



الصورة 8: النموذج النظري: ما هي الأسباب وراء التغيير في بروز قضية الهجرة الوافدة على المستوى الوطني؟

ما هي أسباب التغيرات في بروز قضية الهجرة الوافدة على المستوى السياسي؟

يبحث هذا القسم في الأسباب التي تؤدي إلى التغيرات في مدى بروز قضية الهجرة الوافدة على المستوى السياسي. فيقدم لمحة عن المؤلفات والإدبيات العلمية، جامعا النتائج البحثية لإنتاج نموذج نظري واحد، يمكن الاطلاع عليه في الصورة 8.

وفقاً لدينيسون (Dennison, 2019a)، رغم استخداماتها المتعددة في دراسات الانتخابات. لم يحظى التغير الطارئ على مستويات بروز القضايا بالاهتمام النظري. يجادل كروسنيك (Krosnick, 1990: 74) أن تغير مستويات بروز القضايا أو ازدياد أهميتها بين الأفراد يخضع لثلاثة عوامل: المصلحة الذاتية، تحديد الهوية الاجتماعية، والقيم، في حين أنه يتغير عبر الإزمنة وفقاً «للإحداث أو المشاكل البارزة» التي «تستقطب الاهتمام الوطني». في هذا الإطار، يقدم بونينغر (Boninger et al, 1995)، في خمس دراسات منفصلة، أدلة عن القدرة الاستشرافية لكل من العوامل الثلاثة الخاصة بالأفراد. فضلاً عن ذلك، أثبت نيوندورف وآدامز (Neundorf and Adams, 2018) أن ازدياد أهمية القضايا بالنسبة إلى الفرد هو إحدى الوظائف المرتبطة بالدعم الحزبي.

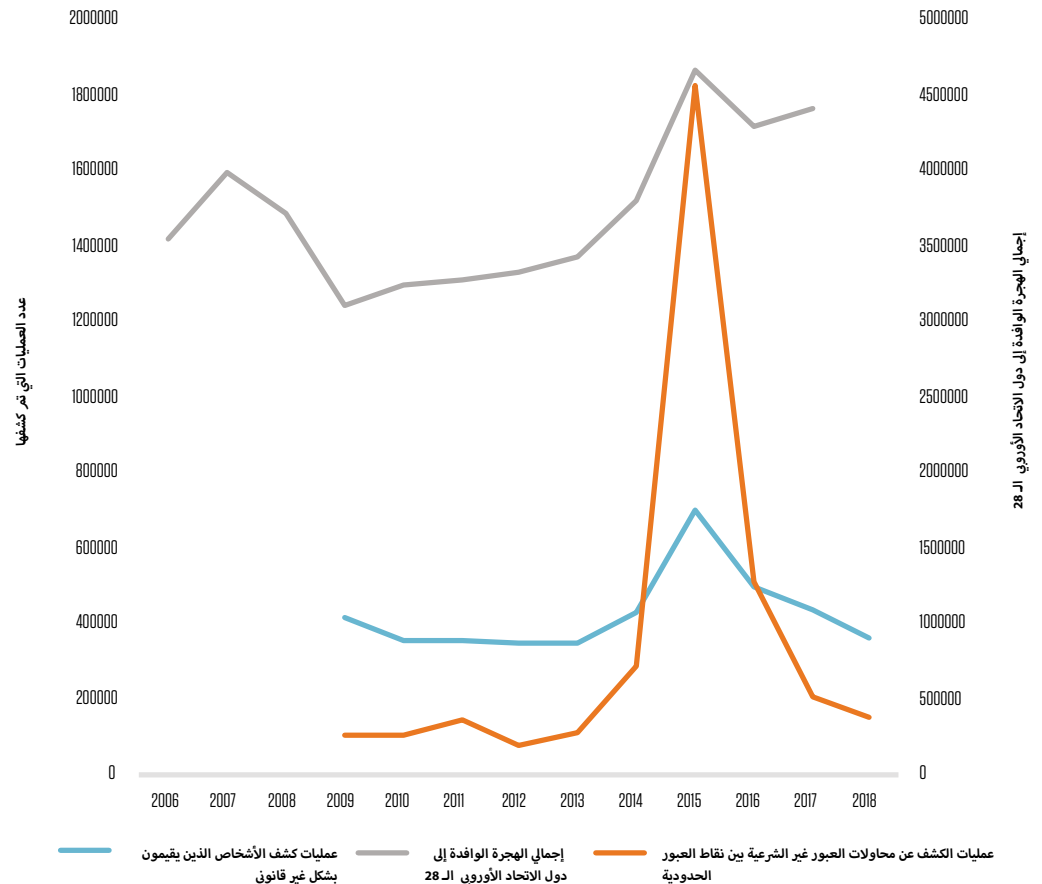
لعل الاستثناء الوحيد لإهمال الاهتمام النظري بأسباب تغير مستوى بروز القضايا هو المؤلفات والإدبيات حول نظرية جداول الأعمال. حسب فورنييه (Fournier et al, 2003: 52)، « تهتم نظرية تحديد جداول العمل بتأثير عدة عوامل لا سيما، على سبيل المثال لا الحصر، التغطية الإعلامية للقضايا التي يعتبرها الأفراد مهمة أو غير مهمة (Behr & Iyengar, 1985; Salwen, 1988)». وقد تعنت المؤلفات والإدبيات في الحالات التي تنجح فيها عملية تحديد جداول العمل ولماذا، أولاً من حيث تسهيلها عملية التذكر، وثانياً من حيث تشكيلها مرجعاً لنوع المحتويات الإخبارية المعروضة لغرض تحريك مستويات معينة من العواطف، على نحو يتحكم في بروز قضية ما (Miller, 2007). في هذا الإطار، توصل أينسيدل (Einsiedel et al, 1984) إلى أدلة تثبت صحة الدراسات حول نظرية تحديد جداول العمل، معتبراً أن تلقي الإخبار المتعلقة بالجرائم بشكل مستمر هو مؤشر أكثر دقة على مستوى بروز الجريمة مقارنة بالتجارب الشخصية مع الجريمة. وإلى جانب اعتبار وسائل الإعلام واضحة لجدول العمل، يثبت ديليس (Dellis, 2009)، راجع أيضاً (Glazer and Lohmann, 1999) أن بروز قضية ما على المستوى السياسي هو خاصية من خصائص قرارات صانعي السياسات، وهي قرارات تتخذ بشكل استراتيجي للتأثير على بروز قضايا معينة خدمة لإغراض انتخابية، مع أن هايز (Hayes, 2008) أثبت أن التلميحات والدلالات السياسية لا تؤثر إلا من خلال تفاعلها مع التلميحات والدلالات الإعلامية. أخيراً، يجادل بوني ميغيد (Bonnie Meguid, 2010)، في بحثه حول الأحزاب المتخصصة بمجالات محددة، أن الدعم الذي تناله هذه الأحزاب يرتبط بالأحزاب الرئيسية وكيفية مقارنة هذه الأخيرة للقضايا التي تنظم الأحزاب المتخصصة حملات بشأنها (مثلاً حماية البيئة)، ومدى تحكم الأحزاب الرئيسية بمستوى بروز هذه القضايا.

لكن على مستوى المواقف، أثبتت دراسات أفرقة الخبراء حول البيانات أن خيارات وسائل الإعلام تميل إلى اتباع خيارات المستهلكين، وليس العكس (Gentzkow and Shapiro, 2010)، في حين أظهرت الدراسات التجريبية أن تأثير التقارير الإعلامية على القضايا، وطريقة تأطيرها على المواقف السياسية، ليس دائماً بشكل عام (Chong and Druckman, 2007). فضلاً عن ذلك، انتقد بعض الباحثين المؤلفات والإدبيات التي تعنى بتحديد جداول الأعمال، كونها تباليغ في تقدير دور الإعلام (والسياسيين)، وقدرتهم على التأثير على بروز القضايا (Erbring et al, 1980; Feld et al, 2014). فانتقد أنسولابيهري وبوي (Ansolabehere and Puy, 2018: 105) الافتراض القائل إن «الوزن الذي يُعطى لقضية معينة هو وظيفة ناتجة عن تركيز الإعلام على هذه القضية فقط، وليس نتيجة بعض تفضيلات الناخبين الكامنة»، منتقدين بذلك الأكاديميين الذين «يستغلون استراتيجيات الحملات لتقدير مدى التشديد على كل قضية سياسية».

لعلّ النتيجة الأكثر ثباتاً في ما يتعلق بأسباب التغيرات على مرّ الزمن هي أنّ بروز قضية ما على المستوى السياسي يستجيب للإحداث الفعلية ومدى قوتها. فيُظهر بيهر وإينغار (Behr & Iyengar, 1985، راجع أيضاً Iyengar, 1979) أنّ «الإشارات المستندة إلى الواقع» تؤثر على بروز القضايا سواء أكان ذلك من خلال التأثير الإيجابي الذي تخلفه على التغطية الإخبارية أم بشكل مباشر، مع الإشارة إلى أنّ إربرينغ (Erbring et al, 1980) سجّل نتائج مشابهة في ما يتعلق «بالظروف المرتكزة على الواقع» (راجع أيضاً Wlezien, 2005). على سبيل المثال، يعتبر كاري (Wlezien, 2005) أنّ الاحتجاجات الاجتماعية زادت من بروز قضية هجرة اللاتينيين.

استناداً إلى هذه النتائج حول آثار الإحداث كما جرت في الواقع، والتغطية الإعلامية وتغطية السياسيين، تمّ إعداد النموذج النظري أدناه لشرح الاختلافات على المستوى الوطني في مدى بروز قضية الهجرة الوافدة. يفترض هذا الأمر أنّ العامل الخارجي الفعلي الوحيد هو تأثير «الإحداث والاتجاهات كما جرت في الواقع» (مثلاً، الحروب، العوامل الاقتصادية والديموغرافية)، إلى جانب سياسة الهجرة الوطنية، على معدّلات الهجرة الوافدة، وأنواعها (نظامية وغير نظامية) وخصائصها (وربما أيضاً على التركيبة السكانية للمهاجرين. مثلاً، تبين أنّ البريطانيين أكثر قلقاً من «الهجرة الوافدة» من دول اتحاد أوروبي أخرى، بالمقارنة مع بقية مواطني الاتحاد الأوروبي). يمكن اعتبار كل هذه المسائل «واقع الهجرة الوافدة» والذي يؤثّر على تغطية الإعلام والسياسيين لها، مع تأثير ثلاثهم بشكل مباشر على بروز الهجرة الوافدة بشكل مطلق- أي مدي اعتبار المواطنين أنّ الهجرة الوافدة مهمّة من الناحية النظرية. جدير بالذكر أنه من المفترض أنّ يؤثر بروز هذه القضية أيضاً على تغطية الإعلام والسياسيين لقضايا الهجرة الوافدة، مما يجعل هذه العلاقات ذات اتجاهين، ويؤدي إلى ظهور حلقات ردود، وفق ما تفترضه المؤلفات التي تنتقد نظرية تحديد جداول العمل. بعد ذلك، يستند المواطنون إلى تقديرهم بشأن الإهمية المطلقة لقضية الهجرة الوافدة، فضلاً عن تقديرهم بشأن الإهمية المطلقة لقضايا سياسية أخرى، لتقييم مدى الإهمية التراتبية أو النسبية لقضية الهجرة الوافدة بالنسبة إليهم، بمعنى هل تعتبر الهجرة الوافدة واحدة من أهم القضايا؟ يرتكز هذا الأمر على النتائج التي توصلت إليها المؤلفات حول بروز القضايا، ومفادها أنّ ما يؤثّر على السلوك الانتخابي هو القضايا الإبرز فقط. بعد ذلك، يؤثّر هذا السلوك الانتخابي على سياسات الهجرة، فتكتمل بذلك الحلقة.

في المرحلة التالية، يدرس البحث الإدلة المتعلقة بكلّ من هذه الإليات السببية المقترحة. فأولاً، لدراسة «معدّلات الهجرة الوافدة

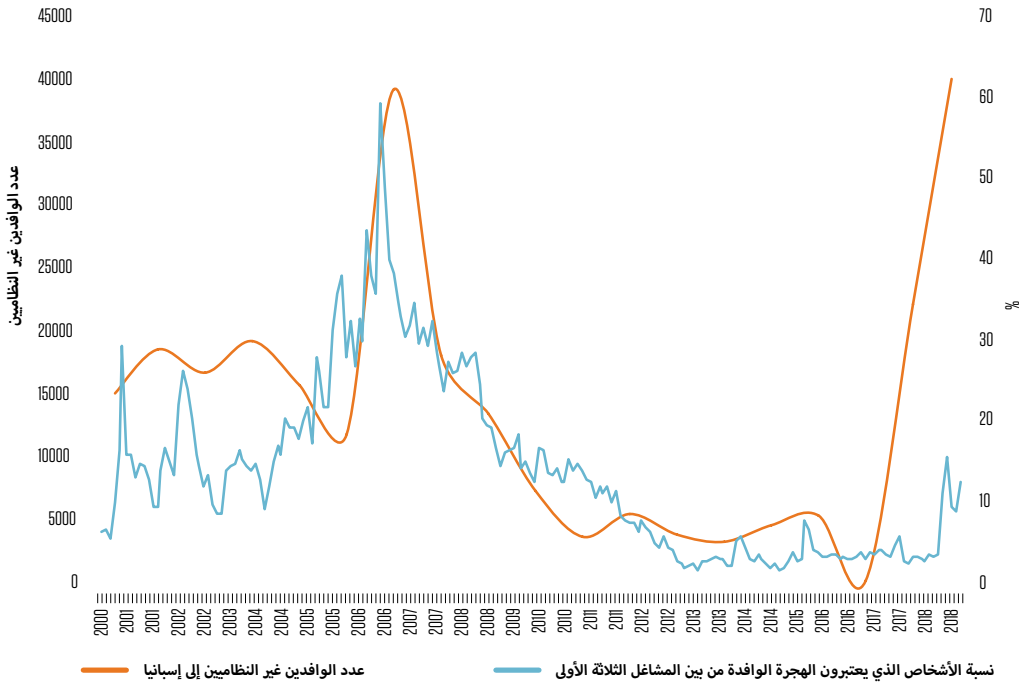


الصورة 9. معدّلات الهجرة الإجمالية

وغير النظامية إلى أوروبا، -2006 2018

تم أخذ البيانات حول عمليات الكشف من تقرير تحليل المخاطر لوكالة ضبط الحدود الأوروبية فرونتكس، وإجمالي المهاجرين الوافدين من بيانات وكالة الإحصاءات الأوروبية يوروستات.

وأنواعها (مثلاً غير نظامية) وخصائصها»، نعتبر بدايةً أن إجمالي إحصاءات الهجرة الوافدة تعكس أيضاً معدّلات الهجرة غير النظامية إلى أوروبا، كما هو مبين في الصورة 9. ويمكننا هنا ملاحظة أن إجمالي معدّلات الهجرة الوافدة قد بلغت ذروتها على المستوى المحلي في العام 2007، لتبلغ 4 ملايين شخص قبل التراجع إلى حوالي 3 ملايين شخص عام 2009. بعد ذلك، ارتفع هذا الرقم، بشكل تدريجي في بادئ الأمر حتى العام 2013، ثم بوتيرة أكثر سرعة حتى العام 2015، إلى أن بلغ الذروة مع 4.5 مليون تقريباً، قبل أن يتراجع بشكل هامشي فقط. أما التغييرات في معدّلات الهجرة غير النظامية، فكانت أكثر تحولا بكثير. فكان عدد الأشخاص الذين ضُبطت إقامتهم غير المشروعة يُقدَّر بأربعين ألف تقريباً قبل العام 2014. لكن، من تلك اللحظة فصاعداً، ارتفع عددهم إلى 70 ألف عام 2015، قبل أن يعود العدد إلى مستواه الأول من جديد. أما الاتجاه الذي كان أكثر تحولا بشكل ملحوظ بالمقارنة مع الاتجاهين السابقين، فهو تغيير معدّل كشف عمليات عبور الحدود بشكل غير قانوني للدخول إلى الاتحاد الأوروبي. فقد كانت هذه الإرقام ثابتة عند 100 ألف سنوياً تقريباً قبل العام 2014. وبعد أن كادت تزداد بمعدّل الثلاثة أضعاف تلك السنة، ارتفعت مجدداً عام 2015 لتبلغ حوالي 4.5 مليون شخص، قبل أن تتراجع مجدداً إلى مستوياتها السابقة. تعكس هذه الذروة، إلى حدّ كبير، توقيت الزيادة السريعة في بروز قضية الهجرة الوافدة في عدة دول أوروبية عام 2015، كما سبق ونمّت الإشارة إليه.



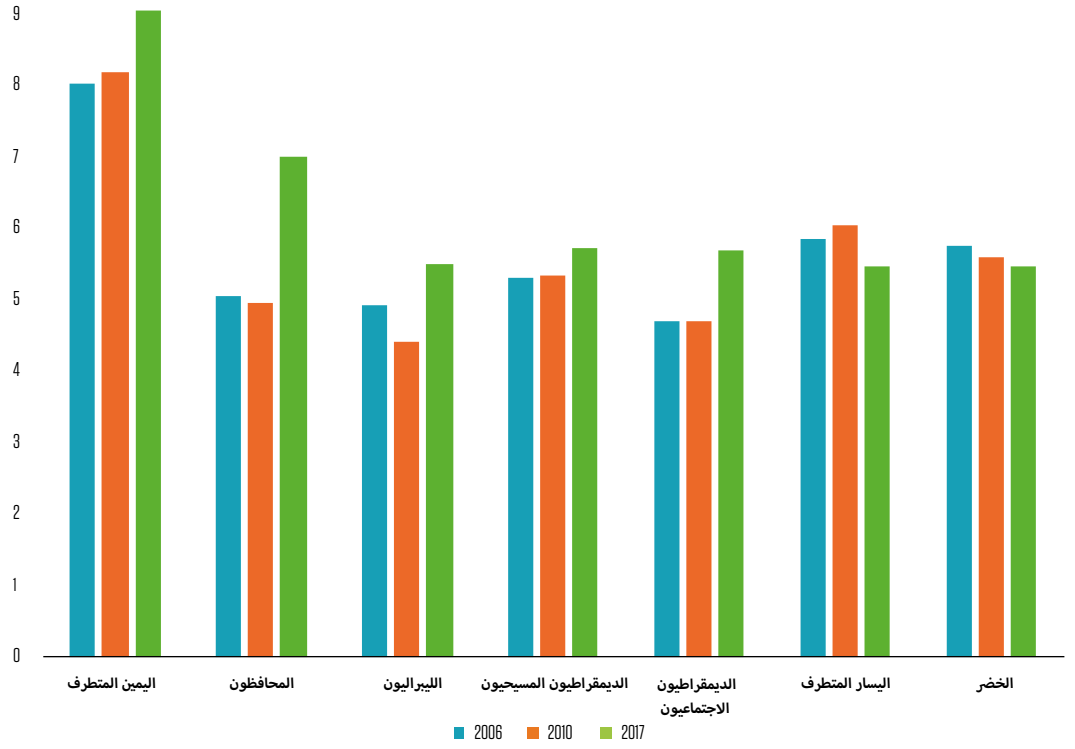
الصورة 10: عدد الوافدين غير النظاميين (الذين وصلوا إلى إسبانيا بحراً) و بروز الهجرة الوافدة في إسبانيا.

ملاحظات: ترد مقاييس مدى بروز الهجرة وفقاً للسؤال الشهري الذي يطرحه باروميتر مركز الأبحاث الاجتماعية، وهو التالي: "ما هي، برأيك، المشكلة الأهم التي تواجهها إسبانيا اليوم؟ وما هي ثاني أهم المشاكل؟ وما هي الثالثة؟"

أما الإحصاءات حول الوافدين فجاءت وفقاً لوزارة الداخلية الإسبانية؟

تثبيتاً لصحة الفرضية القائلة إن بروز قضية الهجرة الوافدة على المستوى السياسي في أوروبا يعود، جزئياً، إلى مستويات الهجرة غير النظامية، تتناول الحالة الإسبانية، وذلك لثلاثة أسباب. أولاً، تُعتبر إسبانيا مختلفة عن سائر الدول الأوروبية كونها اختبرت «أزمة هجرة» سابقة عام 2006، وبموجبها، كما سبق وذكر، كانت أعداد كبيرة من المهاجرين غير النظاميين تعبر من البر الرئيسي الإفريقي نحو جزر الكناري. فإذا كانت هذه الفترة الزمنية، وهي منفصلة تماماً عن ذروة العام 2015، قد شهدت بدورها تطوراً سريعاً في بروز الهجرة الوافدة على المستوى السياسي، يمكننا عزو ذلك، بصورة أكثر اقتناعاً، إلى وجود علاقة سببية. ثانياً، تعتمد إسبانيا مقياساً منفصلاً لقياس بروز القضايا، وهو المقياس الصادر عن مركز التحقيقات الاجتماعية (Centro de Investigaciones Sociológicas) الذي يطلب من المشاركين تحديد أهم ثلاث قضايا بالنسبة إليهم، مما يثبت صحة النتائج التي توصلت إليها عبر مقياس البوروباروميتر حتى اليوم. فضلاً عن ذلك، تصدر وزارة الداخلية الإسبانية بياناتها الخاصة حول عمليات الوصول غير النظامية للمهاجرين الوافدين على متن قوارب. بالفعل، كما يمكننا ملاحظة ذلك في الصورة 10، هناك ترابط واضح بين عدد المهاجرين غير النظاميين و بروز قضية الهجرة الوافدة. لكنّ الزيادة الحادة جداً في أعداد عمليات الوصول غير النظامية بعد 2017 لم يتبعها إلا ارتفاع بسيط في بروز قضية الهجرة الوافدة. أما السبب الرئيسي لذلك فهو بروز قضايا أخرى شديدة الأهمية في إسبانيا، بخلاف العام 2006، كالبطالة، والاقتصاد، و«أزمة» الاستفتاء حول استقلال كاتالونيا، والفساد، مما عكس الفارق الأساسي بين بروز القضية بشكل مطلق ونسبي.

الصورة 11. تركيز الأحزاب على موضوع الهجرة الوافدة بحسب العائلة للعائلة الحزبية، 2017-2006

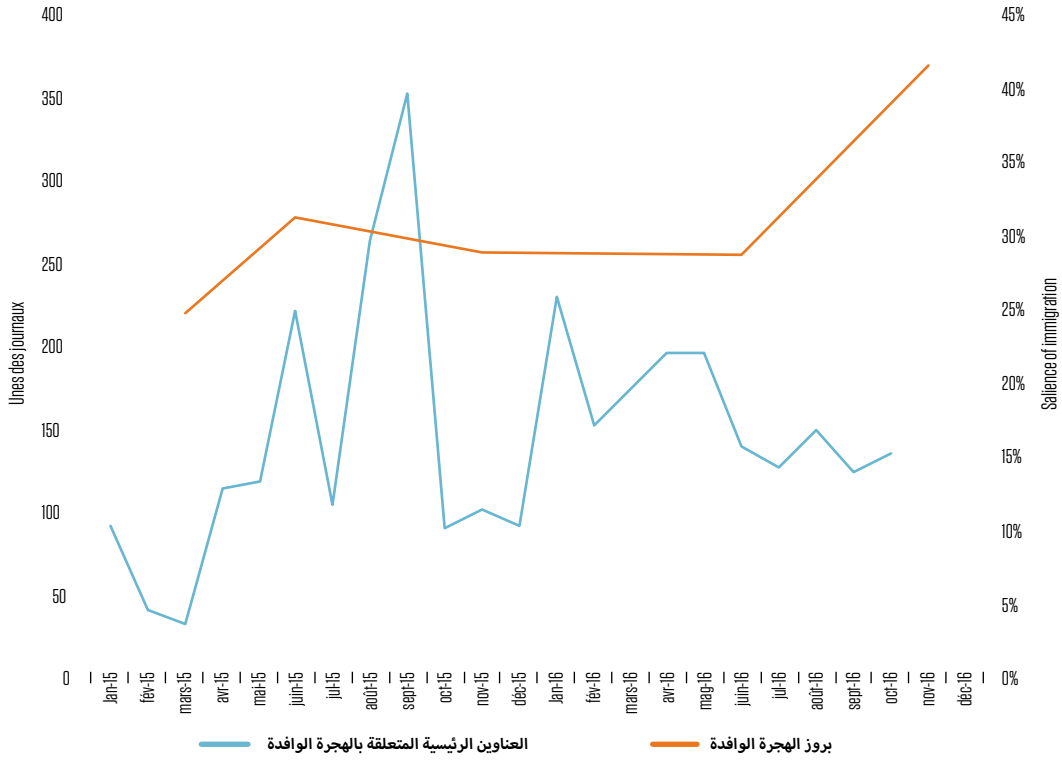


ملاحظات: استطلاع خبراء تشابل هيل. بروز الهجرة الوافدة في المواقف الحزبية «أهمية سياسة الهجرة الوافدة بالنسبة إلى كل من الأحزاب التالية. 0 (غير مهم على الإطلاق) - 10 (مهم للغاية)». 2006: 227 حزباً وطنياً، 29 دولة؛ 2010: 237 حزباً، 28 دولة؛ 2017: 132 حزباً سياسياً، 14 دولة

بعد التثبيت أن معدلات الهجرة الوافدة، ولا سيما الهجرة الوافدة غير النظامية، هي سبب محتمل للاختلاف في مستويات بروز الهجرة الوافدة، نتقل الآن إلى دراسة تغطية السياسيين لقضايا الهجرة الوافدة. يفترض الإطار النظري المذكور أعلاه أن هذه التغطية تؤثر على بروز الهجرة الوافدة، وتتأثر بها أيضاً. فنلاحظ في الصورة 11 التركيز الذي تعطيه كل عائلة من الأحزاب الأوروبية لموضوع الهجرة الوافدة، وذلك وفق مقياس «استطلاع خبراء تشابل هيل» (Chapel Hill Expert Survey) الذي يعتمد على مئات الخبراء الأكاديميين من أجل قياس المواقف المختلفة تجاه قضية ما، ومستوى تركيز مئات الأحزاب الأوروبية على كل قضية. تم ضم هذه الأحزاب معاً وفقاً للعائلة الحزبية التي تنتمي إليها: اليمين المتطرف، المحافظين، الليبراليين، الديمقراطيين المسيحيين، الديمقراطيين الاجتماعيين، اليسار المتطرف وحزب الخضر. في عامين من الأعوام الثلاثة المشمولة بالدراسة، لم يُسجل إلا تغيير بسيط جداً في كل عائلة حزبية، حيث خصّصت العائلات الحزبية كلها مقداراً متشابهاً من التغطية لقضية الهجرة الوافدة، وتعاملت معها كلها على أنها قضية متوسطة الأهمية، مع ثلاثة استثناءات. فقد ناقشت أحزاب اليسار المتطرف والخضر هذه القضية بشكل أكثر بقليل من الأحزاب الأخرى، في حين أن اليمين المتطرف تعامل معها كقضية أكثر أهمية بكثير - بمستوى أهمية 8 على مقياس من 0 إلى 10. بحلول العام 2017، لوحظت تغييرات ملحوظة في الأهمية التي أسبغتها الأحزاب على الهجرة الوافدة في مواقفها العامة. فقد ناقشت الأحزاب كافة، باستثناء اليسار المتطرف والخضر، قضية الهجرة الوافدة بشكل أكبر. أما الزيادة الأكبر، فسُجّلت بين أحزاب المحافظين، رغم أن أحزاب الليبراليين، والديمقراطيين الاجتماعيين، واليمين المتطرف، زادت أيضاً من حديثها عن الهجرة الوافدة ضمن إطار سياساتها وخطابها العام. لكن هذه الزيادة كانت أقل بالنسبة إلى أحزاب الديمقراطيين المسيحيين.

بشكل عام، يبدو من المعقول فعلاً أن زيادة التركيز على الهجرة الوافدة من قبل الأحزاب الأوروبية قد ساهمت في بروزها بشكل أكبر، رغم أنه، كما ذكر أعلاه، من المرجح أن تعمل هذه العلاقة بالاتجاهين. جدير بالذكر أيضاً أن الزيادات لم تكن كبيرة جداً، باستثناء ربما الأحزاب المحافظة.

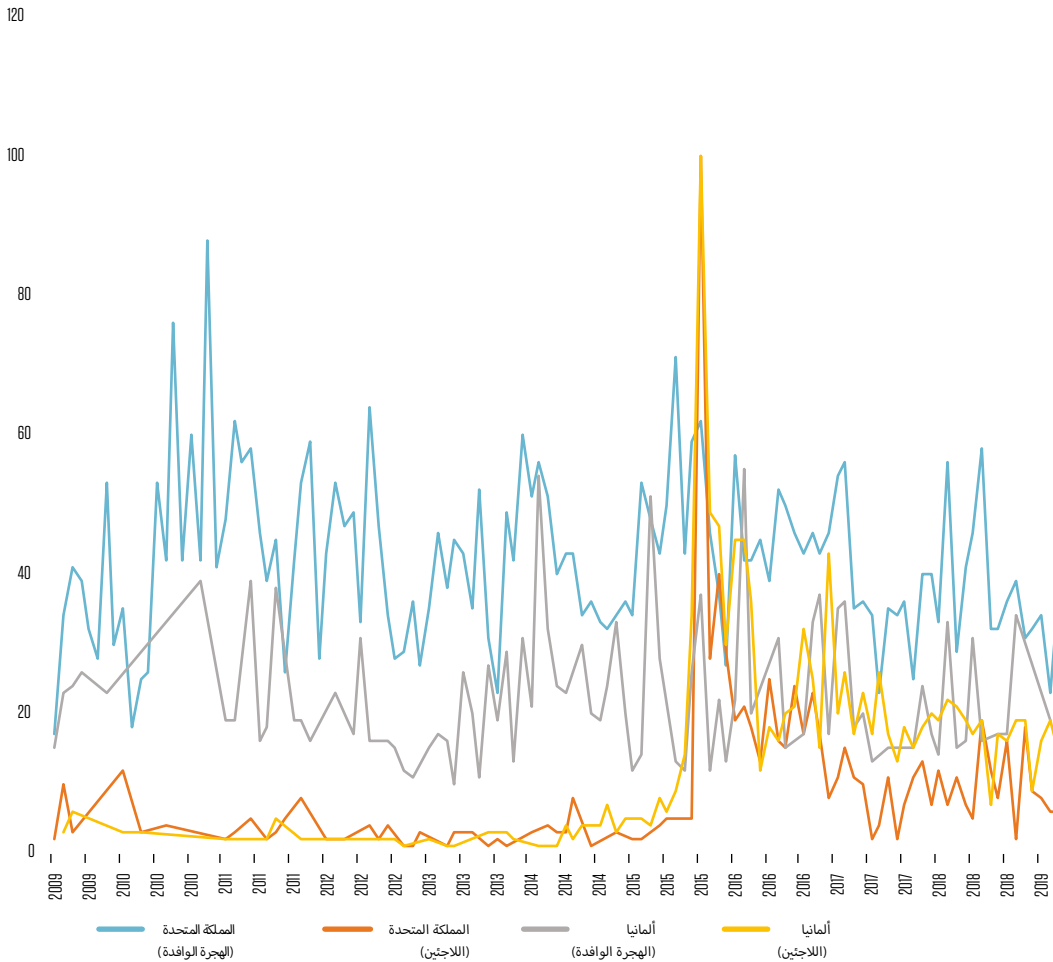
نتقل الآن إلى دراسة آثار التغطية الإعلامية لقضايا الهجرة الوافدة. تعرض الصورة 12 عدد الصفحات الرئيسية للصحف الإيطالية التي تضمّنت تحقيقات حول الهجرة الوافدة كل شهر بين 2015 و2016. فنلاحظ ذروات كبيرة في أواخر 2015، ومجدداً في أوائل 2016. يعكس هذه الاتجاه، بشكل جزئي، الاتجاهات الأوروبية بشكل عام، مع الإشارة إلى أن هذا الانعكاس هو جزئي فقط بالنسبة إلى بروز قضية الهجرة الوافدة في تلك الفترة على المستوى السياسي في إيطاليا، حيث استمرت هذه القضية بالبروز بوتيرة منتظمة نوعاً ما بين 2014 وحتى 2018، كما هو مبين في الصورة 12. انطلاقاً من ذلك، يؤيد هذا الأمر، جزئياً فقط، فكرة أن مقدار الاهتمام الإعلامي بقضية الهجرة الوافدة يؤثر على مدى بروزها.



الصورة 12. العناوين المتعلقة بالهجرة الوافدة التي تصدّرت الصفحات الأولى للصحف الإيطالية ومدى بروز الهجرة الوافدة، بين 2015 و2016

ملاحظات: أُخذت العناوين المتعلقة بالهجرة الوافدة من التقرير الأول الصادر عن برنامج يوروميد للهجرة (https://www.icmpd.org/fileadmin/2017/Media_Migration_17_country_chapters.pdf)

لاختبار آثار التغطية الإعلامية لمسائل الهجرة بطريقة أعمق، يمكننا احتساب عدد المرات التي تمّ فيها البحث عن أخبار تتعلق بالهجرة الوافدة. مما يسمح بدراسة لا المخرجات الإعلامية فحسب، بل احتمال قراءتها أيضاً. استناداً إلى النظرية والنتائج الواردة أعلاه، نتناول هنا كلاً من «الهجرة الوافدة» بشكل عام و«اللاجئين» بشكل خاص لتحديد مدى بروز الهجرة الوافدة. في هذا الإطار، أخذنا في الاعتبار الأبحاث التي أجريت عبر غوغل في دولتين كبيرتين- هما ألمانيا والمملكة المتحدة- لإفصاح المجال أمام إجراء اختبارات موثوقة على امتداد عشر سنوات. أولاً، لاحظنا أنه، في كلا البلدين، كان البحوث الجديدة عن كلمة «الهجرة الوافدة» (أو



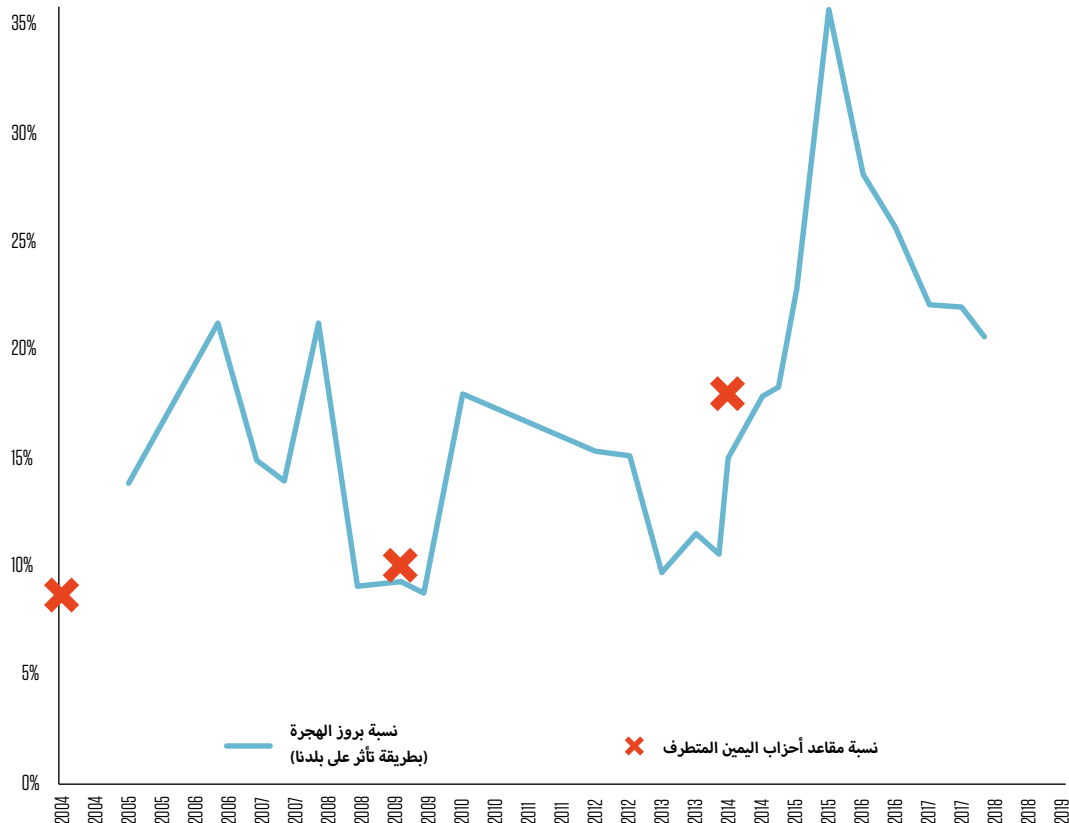
الصورة 13. نتائج البحث عبر محرك غوغل عن أخبار متعلقة «بالهجرة الوافدة» و«اللاجئين» في ألمانيا والمملكة المتحدة، من 2009 إلى 2019.

« einwanderung » بالإلمانية، مع الإشارة إلى أن المصطلح بالإنكليزية (immigration) يتبع أيضاً التوجه نفسه) كانت مستقرة نسبياً؛ وقد كانت هذه الأبحاث أكثر شيوعاً في المملكة المتحدة، مع تسجيلها تراجعاً مع الوقت. أما البحث عبر الإنترنت عن أخبار حول اللاجئين، فقد اتبعت اتجاهات أكثر عشوائية بكثير، حيث بلغت ذروة متصدرة «اتجاهات غوغل» بعلامة 100 من أصل 100 في أواخر 2015، قبل أن تتراجع، بسرعة كبيرة في المملكة المتحدة، ثم تستقر عند مستوى يُعتبر أعلى بكثير من المستوى المتدي ما قبل 2015. يفترض هذا الأمر أن التغطية الإعلامية «لإزمة اللاجئين»- والطلب عليها- كان أكثر ارتباطاً بـ بروز الهجرة الوافدة من ارتباطه بالتغطية الإعلامية لهذه القضية بشكل عام، مما عكس الحاجة إلى فصل الإمرين عند إجراء التحليل. من هذا المنطلق، يمكننا أن نتوقع أن نقل أخبار اللاجئين- في شكل تحقيقات أو الصور- كان مقترناً بقدر أكبر من الاثارة العاطفية والاستقطاب السياسي.. أما من جهة أخرى، لم تُسجل الدرجة نفسها من الارتباط بين هذه العملية ونقل أخبار الهجرة الوافدة.

دراسة حالة: كيف يمكن أن يؤثر بروز قضية الهجرة الوافدة على انتخابات البرلمان الأوروبي لعام 2019؟

لقد ثبت أن تزايد أهمية قضية الهجرة الوافدة بالنسبة للناخبين لطالما كان مؤسراً قوياً على التصويت لليمين المتطرف في الانتخابات الوطنية في دول غرب أوروبا. كما ثبت أيضاً أن واقع الهجرة، والتغطية الإعلامية والسياسية كذلك، يتسببان في اختلافات حول مدى أهمية الهجرة بالنسبة إلى الناخبين. استناداً إلى هذه النتائج، فضلاً عن الأهمية التي تكتسبها سياسات الهجرة العامة في السياسة الأوروبية اليوم، يبدو من المناسب التفكير في أوجه التأثير المحتملة لبروز قضية الهجرة الوافدة على انتخابات البرلمان الأوروبي المرتقبة في عام 2019. للقيام بذلك، يمكننا أولاً دراسة العلاقة بين بروز قضية الهجرة الوافدة على المستوى السياسي وعدد المقاعد التي فازت بها أحزاب اليمين المتطرف في الانتخابات الأوروبية السابقة. يمكن الاطلاع على تفاصيل هذه العلاقة في الصورة 14 أدناه. تظهر هذه الصورة أن نسبة المقاعد التي فازت بها هذه الأحزاب مترابطة كل الترابط على ما يبدو مع بروز قضية الهجرة الوافدة، مع الإشارة إلى أن المقاعد تميل إلى أن تكون أعلى بقليل من نسبة بروز الهجرة في الدورات الانتخابية الثلاث الماضية للبرلمان الأوروبي. بناءً عليه، يمكننا التوقع أن اليمين المتطرف سيفوز بأكثر من 21% من المقاعد بقليل في الانتخابات المقبلة عام 2019، أي بزيادة طفيفة عن الـ 18% من المقاعد التي فاز بها عام 2014.

لكن لما كنا نحلل انتخابات البرلمان الأوروبي، فيمكننا أيضاً الإرتكاز على مقياس مختلف لقياس مدى بروز القضايا، أي دراسة نسبة من أجاب بأن الهجرة الوافدة هي إحدى أهم قضيتين تؤثران على الاتحاد الأوروبي عوضاً عن دولة أوروبية ما بعينها. في هذا السياق، تعرض z هذا الأمر، إلى جانب بيانات من الرسم البياني السابق. وبما أن اليوروباروميتر بدأ بقياس البيانات عام 2010، يمكن الملاحظة أن تأثير بروز الهجرة الوافدة على الاتحاد الأوروبي كان أعلى بكثير من تأثيرها على دولة واحدة. وقد



الصورة 14: نسبة الإجابات بـ "الهجرة الوافدة"، رداً على السؤال التالي: "ما هما القضيتان الأبرز اللتان تؤثران على بلدنا في الوقت الحالي برأيك؟"، إضافة إلى نسبة المقاعد التي فاز بها اليمين المتطرف في انتخابات البرلمان الأوروبي خلال الدورات الثلاث الأخيرة.

ملاحظات: جاءت البيانات المتعلقة ببروز الهجرة الوافدة بحسب استطلاع اليورو باروميتر، أيارا مايو 2005 - آذار/مارس 2018. حوالي ألف مستجيب في مقابلات وجهاً لوجه في البلد الواحد والاستطلاع الواحد. (أي، 28 ألف مستجيب في دول الاتحاد الـ 28 لكل استطلاع). الإجابات المغلقة على سؤال "ما هما القضيتان الأبرز اللتان تؤثران على بلدنا في الوقت الحالي برأيك؟"

نسبة مقاعد اليمين المتطرف: 2014: 135 من أصل 751 مقعداً (الأحزاب الأعضاء، أوروبا الحرة والديمقراطية المباشرة والحزب الوطني الديمقراطي الألماني وحزب الجبهة الوطنية والحزب الاتحادي الديمقراطي ورابطة الشمال واليمين الجديد البولندي والحزب من أجل الحرية الهولندي وحزب الحرية النمساوي والبدل من أجل ألمانيا وحزب العدالة والقانون البولندي واليونانيين المستقلين ومنظمة الداخلية المقدونية الثورية والفنلنديون الأساسيون وحزب الشعب الديمقراطي وحزب القانون الكرواتي - أنتي ستارتشيفيتش وحزب المصلحة الفلمنكية ورابطة الشمال والتحاف الوطني وحزب الفجر الذهبي ويوبيك).

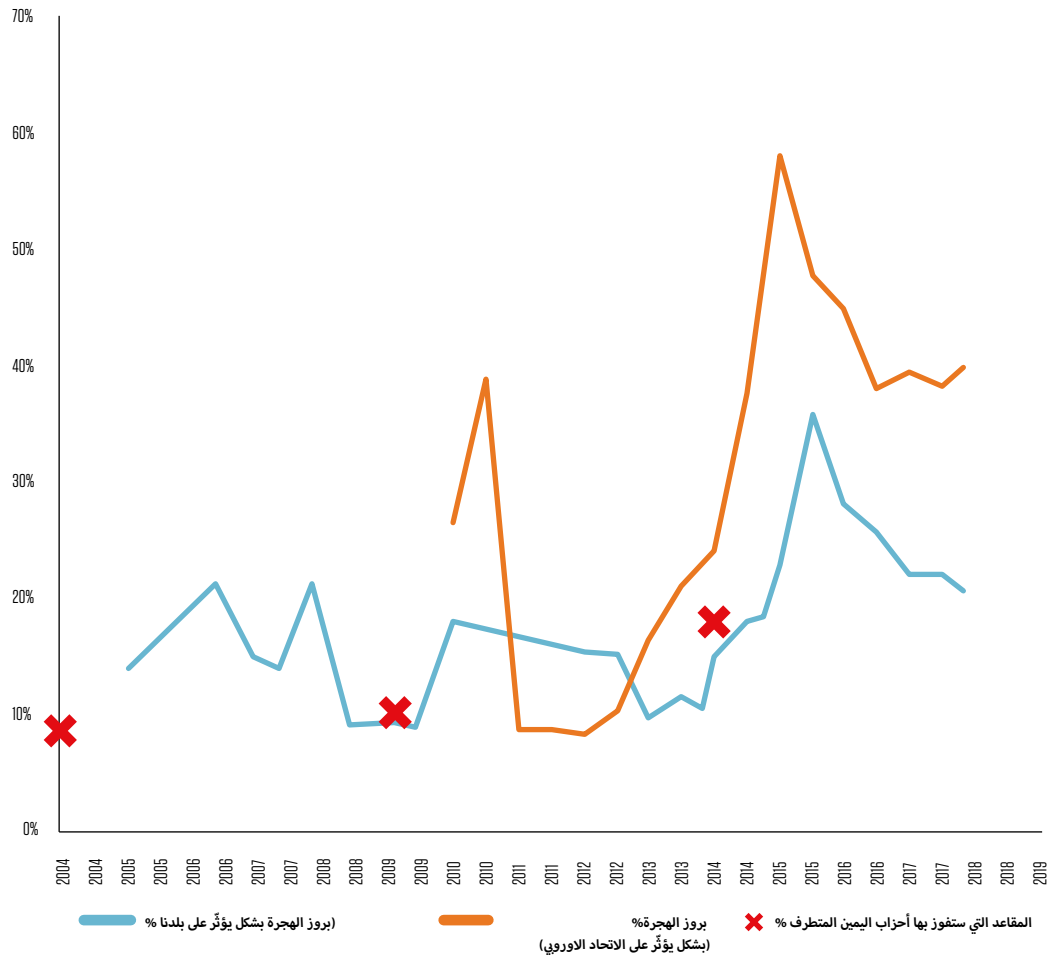
2009: 74 من أصل 736 مقعداً (الأحزاب الأعضاء، الاتحاد من أجل أوروبا الأمم وحزب الهوية والديمقراطية وحزب الحرية النمساوي وحزب المصلحة الفلمنكية والحزب الليبراري المباشر الديمقراطي والاتحاد الوطني البلغاري والفنلنديون الأساسيون وحزب الجبهة الوطنية ويوبيك والحزب من أجل الحرية الهولندي وحزب العدالة والقانون البولندي والحزب الوطني السلوفاكي وحزب الشعب - الحركة من أجل سلوفاكيا الديمقراطية والحزب الاتحادي الديمقراطي ورومانيا الكبرى والمنتدى الديمقراطي المجري والحزب الوطني البريطاني).

2004: 64 من أصل 732 مقعداً (الأحزاب الأعضاء، حزب الهوية والديمقراطية والاتحاد من أجل أوروبا الأمم وحزب الحرية النمساوي وحزب المصلحة الفلمنكية وحزب الجبهة الوطنية والحزب الاتحادي الديمقراطي وحزب الشعب - الحركة من أجل سلوفاكيا الديمقراطية وحزب استقلال المملكة المتحدة وشعلة الألوان الثلاثة الإيطالي و SA و SRR)

بقي الأمر على هذه الحال حتى يومنا هذا، حيث أجاب 40% من الأفراد في أوروبا أنّ الهجرة الوافدة هي إحدى أهم القضايا التي تؤثر على الاتحاد الأوروبي، بالمقارنة مع 21% فقط ممن قالوا إنها تؤثر على بلادهم. بناءً عليه، إذا تناول الأوروبيون القضايا البارزة بالنسبة إليهم من منظور ارتباطها بقضايا الاتحاد الأوروبي عوضاً عن قضاياهم الوطنية عام 2019- وهو أمر نعرف أنهم لم يقوموا به في الماضي (راجع Reif and Schmitt, 1980، ثم العمل اللاحق عن «انتخابات المرتبة الثانية») - فحريّ بنا إذاً أن نتوقع - بشكل لا يخلو من المفارقة- أنّ اليمين المتطرف سيفوز بأكثر من 21% بكثير من مقاعد البرلمان الأوروبي.

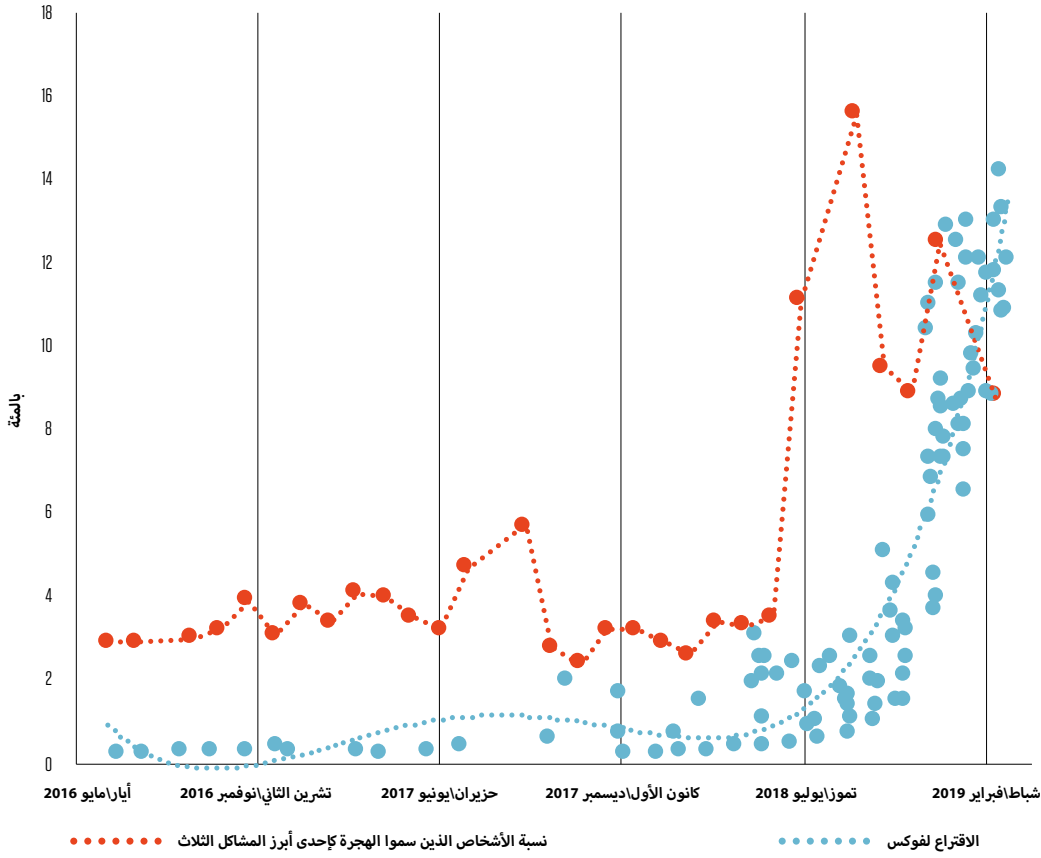
الصورة 15. % من أجاب «بالهجرة الوافدة» عن سؤال «ما هما برأيكم أهم قضيتين تؤثران على بلادكم في الوقت الحالي؟» «وما هما برأيكم أهم قضيتين تؤثران على بلدنا في الوقت الحالي؟» و% المقاعد التي فازت بها أحزاب اليمين المتطرف في انتخابات البرلمان الأوروبي في الدورات الثلاث الأخيرة.

الملاحظات: أُخذت البيانات عن بروز قضية الهجرة الوافدة من استطلاع اليوروباروميتر، أيار/مايو- 2005 آذار/مارس 2018. حوالي 1000 مشارك في مقابلات أجريت وجهاً لوجه عن كل بلد في كل استطلاع (28 ألف في بلدان الاتحاد الأوروبي الثمانية والعشرين في كل استطلاع). الإجابات عن السؤال المغلق «ما هما برأيكم أهم قضيتين تؤثران على بلدكم/ الاتحاد الأوروبي اليوم؟» % المقاعد التي آلت إلى أحزاب اليمين المتطرف: 2014: 135 من أصل 751 مقعداً (EFDD, NPD, FN,) DUP, LN, KNP, PVV, VB, XA, Jobbik, FPO, AFD, PiS, ANEL, VMRO, PS, DF, HSP- (AS, NA): 2009: 74 من أصل 736 مقعداً UEN, ID, FPO, VB, LDD, Attack, PS,) FN, Jobbik, MDF, PVV, PiS, PRM, SNS, (LS-HZDS, BNP, DUP ID, UEN, FPO, VB, FN, SA,) 732 مقعداً (MSFT, SRR, L'S-HZDS, UKIP, DUP



دراسة حالة وطنية حديثة: إسبانيا والمجر

منذ نشر بحث «المواقف العامة إزاء الهجرة: إعادة التفكير في الطريقة التي ينظر فيها الأشخاص إلى الهجرة» (Dennison and Dražanová, 2019) الذي أثبت أنّ بروز قضية الهجرة الوافدة يترابط كل الارتباط مع الاقتراع لإحزاب اليمين المتطرف في غرب أوروبا، ظهر حزب يميني متطرف جديد في إسبانيا. لكنّ بيانات اليوروباروميتر ليست محدّثة بما فيه الكفاية لتحديد ما إذا كان بروز قضية الهجرة الوافدة على المستوى السياسي نتيجة محتملة لهذا الأمر، بخلاف بيانات مركز التحقيقات الاجتماعية التي تدعم هذه النظرية، كما هو مبين في الصورة 16.

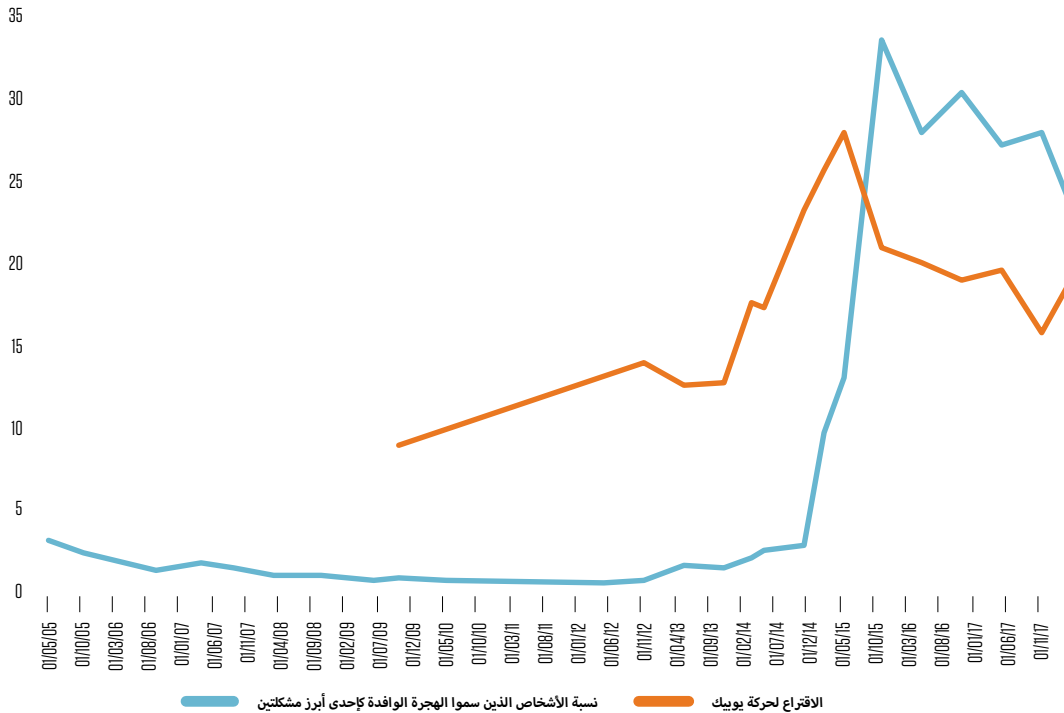


الصورة 16. بروز قضية الهجرة الوافدة والاقتراع لحزب فوكس في إسبانيا.

ملاحظات: ترد مقاييس مدى بروز الهجرة وفقاً للسؤال الشهري الذي يطرحه باروميتر مركز الأبحاث الاجتماعية، وهو التالي: "ما هي، برأيك، المشكلة الأهم التي تواجهها إسبانيا اليوم؟ وما هي ثاني أهم المشاكل؟ وما هي الثالثة؟" أما البيانات حول الاقتراع فهي مأخوذة من تجمع بيانات ويكيبيديا حول كافة عمليات الاقتراع في الانتخابات الإسبانية لعام 2019. أيارا مايو 2016 - آذارا مارس 2019 (notes for image 16)

وإذا ما تمعنا في الأحزاب خارج نطاق غرب أوروبا، كالحركة من أجل مجر أفضل (يويك) مثلاً، فنلاحظ اتجاهات مماثلاً، كما هو مبين في الصورة 17.

كذلك، نلاحظ اتجاهات مماثلة في مناطق أخرى، داخل الاتحاد الأوروبي وخارجه. على سبيل المثال، ازداد عدد المقاعد التي نالها اليمين المتطرف في البرلمان الصربي من صفر عامي 2012 و2014 إلى 29 في 2016 (حركة ديفيري والحزب الصربي الراديكالي معاً)، كما دخل حزب البديل من أجل ألمانيا إلى البرلمان الألماني بعد أن فاز بـ 94 مقعداً في الانتخابات الاتحادية لعام 2017. وقد حدث كلا هذين الأمرين بعد زيادة حادة في بروز قضية الهجرة الوافدة، كما سبق وبيّنه هذا التقرير.



الصورة 17. بروز قضية الهجرة الوافدة والاقتراع لحركة يويك في هنغاريا

التوصيات

استناداً إلى كل ما سبق، نقدّم قائمةً بالتوصيات إلى صنّاع السياسات والمتخصصين المعنيين بشؤون الاتصال والهجرة:

1. هناك حاجة إلى المزيد من البيانات المفصلة حول بروز قضية الهجرة، بشكلٍ لا يقتصر على بروز «الهجرة الوافدة»، بل يتعداه إلى جوانب محددة أخرى أيضاً، كالهجرة الوافدة غير النظامية.

2. يجب التنبيه إلى أنّ التغييرات التي طالت الأنظمة الحزبية في أوروبا، ودرجة تمثيلها في الهيئات التشريعية في السنوات الأخيرة، هي على الأرجح نتيجة تبدّل في مدى بروز هذه القضية واستقطابها للأضواء في المقام الأول، لا نتيجة تبدّل في المواقف السائدة.

3. يؤدي تطور مستوى بروز القضية إلى تحريك الأنظمة العاطفية للمواطن، كما يضاعف من اهتمامه بهذه القضية. من بين العواطف التي تتمرّ استنارتها في هذه الحالة، الغضب، الحزن، والاشمئزاز، والفخر، والأمل، والسعادة، والخوف، والتعاطف. ولعلّ هذه الاستنارة العاطفية هي التي تدفع بالأفراد إلى تكوين سلوكهم السياسي بناءً على قضايا محدّدة دون غيرها، كالهجرة الوافدة في السنوات الأخيرة على سبيل المثال.

4. من جهة أخرى، يُعتبر فتور الناخبين نتيجةً متأنيّة عن عدم تحريك أي قضية لعواطفهم. تنطبق هذه الحالة حتى عندما تكون لدى الناخبين مواقف فردية واضحة تجاه قضية ما.

5. تجدر الإشارة إلى أنّه مع تطور مستوى بروز قضية ما، فإنّ هذا الأمر يترافق مع ازدياد تحرّك العواطف تجاه هذه القضية وتحسّن درجة الإلمام بها أيضاً. من هنا، فإنّ الصحافة المرتكزة على معلوماتٍ مطلّعة، وقيّمٍ متوازنة، وأدلة متينة، تُعتبر أساسيةً لإعلام الجمهور وبناء بيئة لا تسمح بتطوير حلقات الردود السلبية.

6. يتمّ تحريك عواطف المتلقي عندما تُؤطر الأخبار الإعلامية بطريقة تُخلّف أكبر قدر من التأثير على بروز قضية ما، وبالتالي على السلوك السياسي المرتبط بها. عندئذٍ، تتّح حالة من الاستقطاب عندما يقوم الأفراد باتقاء المعلومات التي سيطلعون عليها بعد أن تتمّ استنارتهم عاطفياً في هذا الشأن. فتبدو هذه العملية حلقةً لا تنفك تعرّز نفسها ذاتياً.

7. تدعو الحاجة إلى إجراء المزيد من الأبحاث عن كيفية بروز القضايا وتحريك العواطف، لا سيما عما يتسبّب في تحريك العواطف تحديداً. من أجل الوصول إلى فهم تأثير ذلك على السلوك السياسي الفردي. أما في ما يخص تحديد الأسباب المؤدية إلى بروز قضية ما، يجب إعداد دراسات إضافية تشمل الاستطلاعات الجماعية التي أُجريت عبر الزمن، ثم القيام، في وقت لاحق، بتحليل التأثير الذي يخلّفه مدى بروز الهجرة على السلوك السياسي، بما في ذلك على معدّل مشاركة الناخبين.

8. لا يُعتبر الإعلام والسياسيون المسؤولون الوحيدين عن تحديد جدول الأعمال المتعلق بالهجرة، ولا عن تحديد الأهمية النسبية للهجرة الوافدة، بل تعود الأسباب الجذرية لذلك، بشكل عام، إلى واقع الهجرة نفسه. بطبيعة الحال، يتأثر هذا الأمر أيضاً بنظرة الأشخاص إلى هذه الظاهرة، وهي نظرةٌ يؤثّر فيها الإعلام والسياسيون، لكنهم لا يتحكمون بها.

المراجع

- Adams, J. 1997. 'Condorcet Efficiency and the Behavioral Model of the Vote' *The Journal of Politics*, 59:1252–1263
- Aldrich, J.H. and R.D. McKelvey. 1977. 'A Method of Scaling with Applications to the 1968 and 1972 Presidential Elections' *The American Political Science Review*. 71:111–130
- Ansolabehere, S. and M.S. Puy. 2018. 'Measuring issue-salience in voters' preferences' *Electoral Studies*, 51: 103–114
- Arceneaux, Kevin & Kolodny, Robin. 2009. 'The Effect of Grassroots Campaigning on Issue Preferences and Issue Salience' *Journal of Elections, Public Opinion and Parties*, 19:3, 235-249
- Arzheimer, K. 2009. 'Contextual Factors and the Extreme Right Vote in Western Europe, 1980– 2002'. *American Journal of Political Science*. 53(2): 259–275
- Arzheimer, K. 2018. 'Explaining Electoral Support for the Radical Right' in, ed. Rydgren, J. *The Oxford Handbook of the Radical Right*, Oxford University Press, 143-165
- Arzheimer, K. and E. Carter. 2006. 'Political Opportunity Structures and Right- Wing Extremist Party Success'. *European Journal of Political Research* 45: 419-443.
- Bartle, J. and S. Laycock. 2012. 'Telling more than they can know? Does the most important issue really reveal what is most important to voters?' *Electoral Studies*, 31: 679–688
- Behr, R.L. and S. Iyengar. 1985. 'Television News, Real-World Cues, and Changes in the Public Agenda'. *Public Opinion Quarterly*, 49:38–57
- Bélanger, É., Meguid, B.M., 2008. Issue salience, issue ownership, and issue-based vote choice. *Electoral Studies* 27, 477–491
- Bernstein, R.A. 1995. 'Directing Electoral Appeals Away from the Center: Issue Positions and Issue Salience' *Political Research Quarterly*, 48(3):479–505
- Boninger, D.S., J.A. Krosnick, M.K. Berent, and L.R. Fabrigar. 1995. 'The Causes and Consequences of Attitude Importance' in eds. R.E. Petty and J.A. Krosnick, *Attitude Strength: Antecedents and Consequences*. Hillsdale, Erlbaum. 159–189
- Budge, I., 2015. 'Issue Emphases, Saliency Theory and Issue Ownership: A Historical and Conceptual Analysis' *West European Politics*, 38:761–777
- Butler, D. and Stokes, D. 1969. *Political Change in Britain: Forces Shaping Electoral Choice*. London: Macmillan

- Carey, T.E., Branton, R.P., Martinez-Ebers, V., 2014. The Influence of Social Protests on Issue Salience among Latinos. *Political Research Quarterly* 67, 615–627
- Chong, D. and J.N. Druckman. 2007. 'Framing Theory'. *Annual Review of Political Science*, 10:103-126
- Ciuk, D.J., Yost, B.A., 2016. The Effects of Issue Salience, Elite Influence, and Policy Content on Public Opinion. *Political Communication* 33, 328–345
- Clark, N., 2014. Explaining Low Turnout in European Elections: The Role of Issue Salience and Institutional Perceptions in Elections to the European Parliament. *Journal of European Integration* 36, 339–356
- Clarke, H.D., A. Kornberg, T.J. Scotto and M.C. Stewart. 2012. 'Political Choices in Hard Times: Voting in the 2010 U.S. House Elections' *Journal of Elections, Public Opinion and Parties*, 22(2): 139-165
- Dellis, A., 2009. The Salient Issue of Issue Salience. *Journal of Public Economic Theory* 11, 203–231
- Dennison, J. 2019a. 'A Review of Public Issue Salience: Concepts, Determinants and Effects on Voting'. *Political Studies Review*.
- Dennison, J. 2019b (forthcoming). 'How issue salience explains the rise of the populist right in Western Europe' *International Journal of Public Opinion Research*.
- Dennison, J. and A. Geddes. 2018a. 'A Rising Tide? The Salience of Immigration and the Rise of Anti-Immigration Political Parties in Western Europe' in *The Political Quarterly*. Online first: <https://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/1467-923X.12620>
- Downs, A. 1957. 'An Economic Theory of Political Action in a Democracy' *Journal of Political Economy*. 65(2):135-150
- Edwards, G.C., Mitchell, W., Welch, R., 1995. Explaining Presidential Approval: The Significance of Issue Salience. *American Journal of Political Science* 39, 108–134
- Einsiedel, E.F., Salomone, K.L., Schneider, F.P., 1984. Crime: Effects of Media Exposure and Personal Experience on Issue Salience: *Journalism Quarterly*
- Erbring, L., E.N. Goldenberg, and A.H. Miller. 1980. 'Front-Page News and Real-World Cues: A New Look at Agenda-Setting by the Media' *American Journal of Political Science*, 24:16–49
- Eurobarometer. 2018. TNS Opinion and Social. Brussels. GESIS data archive.
- Feld, S.L., Merrill, S.M. III, Grofman, B. 2014. Modeling the effects of changing issue salience in two-party competition. *Public Choice*, 158(3-4):465-482
- Fournier, P., A. Blais, R. Nadeau, E. Gidengil and N. Nevitte. 2003. 'Issue Importance and Performance Voting' *Political Behavior*.

- Fox, D.L., Schofield, J.W. 1989. Issue Saliency, Perceived Efficacy and Perceived Risk: A Study of the Origins of Anti-Nuclear War Activity. *Journal of Applied Social Psychology*, 19(10):805-827
- Franklin, M.N., Wlezien, C., 1997. The Responsive Public: Issue Saliency, Policy Change, and Preferences for European Unification. *Journal of Theoretical Politics* 9, 347–363
- Geer, J.G. 1991. 'Do Open-Ended Questions Measure "Salient" Issues?' *The Public Opinion Quarterly*, 55(3):360–370
- Gentzkow, M. and J.M. Shapiro. 2010. 'What drives media slant? Evidence from U.S. daily newspapers'. *Econometrica*, 78(1):35-71
- Givens, T., Luedtke, A., 2005. European Immigration Policies in Comparative Perspective: Issue Saliency, Partisanship and Immigrant Rights. *Comp Eur Polit* 3, 1–22
- Glazer, A., Lohmann, S. 1999. Setting the agenda: Electoral competition, commitment of policy, and issue saliency. *Public Choice*, 99(3-4):377-394
- Green, J., S.B. Hobolt. 2008. 'Owning the issue agenda: Party strategies and vote choices in British elections' *Electoral Studies*, 27:460–476
- Grynaviski, J.D. and B.E. Corrigan. 2006. 'Specification Issues in Proximity Models of Candidate Evaluation (with Issue Importance)'. *Political Analysis*, 14(4):393–420
- Hatton, T. 2016. 'Public opinion on immigration in Europe: Preference versus Saliency'. IZA DP No. 10838.
- Hayes, D., 2008. Does the Messenger Matter? Candidate-Media Agenda Convergence and Its Effects on Voter Issue Saliency. *Political Research Quarterly* 61, 134–146
- Hayes, T.J., Bishin, B.G. 2012. Issue Saliency, Subconstituency Politics, and Legislative Resolution. *Congress and the Presidency*, 39(2):133-159
- Iyengar, S., 1979. Television News and Issue Saliency: A Reexamination of the Agenda-Setting Hypothesis. *American Politics Quarterly* 7, 395–416.
- Jennings, W. and C. Wlezien. 2011. 'Distinguishing between Most Important Problems and Issues' *Public Opinion Quarterly*, 75:545-555.
- Johns, R., 2010. Measuring Issue Saliency in British Elections: Competing Interpretations of "Most Important Issue." *Political Research Quarterly* 63, 143–158
- Kiousis, S., Strömbäck, J., & McDevitt, M. 2015. Influence of Issue Decision Saliency on Vote Choice: Linking Agenda Setting, Priming, and Issue Ownership. *International Journal of Communication*, 9(0):3347-3368
- Kitschelt, Herbert. 1995. *The Radical Right in Western Europe*. Ann Arbor: University of Michigan Press.

- Kitschelt, Herbert. 2007. "Growth and Persistence of the Radical Right in Postindustrial Democracies: Advances and Challenges in Comparative Research." *West European Politics* 30(5):1176-1206
- Krosnick, J.A. 1988. 'The role of attitude importance in social evaluation: A study of policy preferences, presidential candidate evaluations, and voting behavior' *Journal of Personality and Social Psychology*, 55: 196-210.
- Krosnick, J.A. 1990. 'Government policy and citizen passion: A study of issue publics in contemporary America' *Political Behaviour*, 12: 59-92
- Kurella, A.S. 2014. 'Causes and consequences of heterogeneous issue salience among the electorate'. ECPR General Conference, Glasgow. 3-6 September.
- Kwon, H.Y., 2008. A dynamic analysis of partisan voting: The issue salience effect of unemployment in South Korea. *Electoral Studies* 27, 518-532
- Lavine, H., Sullivan, J.L., Borgida, E., Thomsen, C.J., 1996. The Relationship of National and Personal Issue Salience to Attitude Accessibility on Foreign and Domestic Policy Issues. *Political Psychology* 17, 293-316
- Lazarus, J. 2013. Issue Salience and Bill Introduction in the House and Senate. *Congress and the Presidency*, 40(3):215-229
- Lazarus, Richard S., & Craig A. Smith. 1988. "Knowledge and Appraisal in the Cognition-Emotion Relationship." *Cognition and Emotion* 2: 281-300.
- Meguid, B. 2010. *Party Competition between Unequals: Strategies and Electoral Fortunes in Western Europe*. Cambridge: Cambridge University Press
- Mellon, J., 2013. Where and When Can We Use Google Trends to Measure Issue Salience? *PS: Political Science & Politics* 46, 280-290
- Mellon, J., 2014. Internet Search Data and Issue Salience: The Properties of Google Trends as a Measure of Issue Salience. *Journal of Elections, Public Opinion and Parties* 24, 45-72
- Mendes, M and Dennison, J. 2019. 'Under what conditions do populist radical right parties succeed? Issue salience, social stigma and the case of the end of Iberian 'exceptionalism'. Robert Schuman Centre for Advanced Studies Working Paper.
- Miller, J.M. 2007. 'Examining the Mediators of Agenda Setting: A New Experimental Paradigm Reveals the Role of Emotions', *Political Psychology*, 28(6):689-717
- Miller, J.M., J.A., Krosnick, and L.R. Fabrigar. 2017. 'The origins of policy issue salience' in eds. Krosnick, J.A., I-C.A. Chiang and T.H. Stark *Political Psychology: New Explorations*. London: Routledge. 125-177

- Niemi, R.G. and L.M. Bartels, 1985. 'New Measures of Issue Salience: An Evaluation'. *The Journal of Politics*, 47:1212–1220
- Neundorf, A, Adams, J. 2018. The Micro-Foundations of Party Competition and Issue Ownership: The Reciprocal Effects of Citizens' Issue Salience and Party Attachments. *British Journal of Political Science*, 48(2):385-406
- Oppermann, Kai and Viehrig, Henrike. 2008. Issue salience and the domestic legitimacy demands of European integration. The cases of Britain and Germany. *European Integration online Papers*, 12(2)
- Ostrom, C.W., Simon, D.M., 1985. 'Promise and Performance: A Dynamic Model of Presidential Popularity' *The American Political Science Review*, 79:334–358
- Pedraza, F.I., Nichols, V.C., LeBeón, A.M.W. 2017. Cautious Citizenship: The Deterring Effect of Immigration Issue Salience on Health Care Use and Bureaucratic Interactions among Latino US Citizens. *J Health Polit Policy Law* (2017) 42 (5): 925-960
- Reif, K. and H. Schmitt. 1980. 'Nine second-order national elections – A conceptual framework for the analysis of European election results'. *European Journal of Political Research*, 8(1):3-44
- RePass, D.E., 1971. Issue Salience and Party Choice. *American Political Science Review* 65, 389–400
- Riker, W.H. 1993. *Agenda Formation*. Ann Arbor: Michigan University Press
- Roberts, M., Wanta, W., Dzwo, T.-H. (Dustin), 2002. Agenda Setting and Issue Salience Online. *Communication Research* 29, 452–465
- Salwen, M.B., 1988. Effect of Accumulation of Coverage on Issue Salience in Agenda Setting: *Journalism Quarterly*, 65(1):100-108
- Scharcox, M., J. Vogelgasang. 2011. 'Measuring the Public Agenda using Search Engine Queries. *International Journal of Public Opinion Research*, 23(1):104-113
- Smith, Craig A., Kelly N. Haynes, Richard S. Lazarus, & Lois K. Pope. 1993. "In Search of 'Hot' Cognitions." *Journal of Personali*



للاتصال:

EMM4_team@icmpd.org

العنوان:

المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة
مكتب التنسيق الإقليمي للمنطقة المتوسطة

Development house, 4A / St Anne Street / Floriana, FRN 9010 / Malta tel:+356 277 92 610



www.icmpd.org/emm4



emm4_team@icmpd.org



@EMM4_migration